التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة كما يراها أعضاء هيئة التدريس في جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية

الدكتور عبد الله بن فالح السكران

كلية العلوم الاجتماعية- جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحديد التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداةً لجمع المعلومات من الميدان. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها : أن التحوّلات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، تتمثل في ثلاثة: التحوّلات المرتبطة بوظيفة التدريس، وبوظيفة البحث العلمي، وبوظيفة خدمة المجتمع.

وقد أوصت الدراسة بما يلي: إعطاء أعضاء هيئة التدريس دورات في استراتيجيات التدريس الحديثة التي تعزز التعلّم مدى الحياة لدى الطلاّب. ودراسة لائحة تقويم الطلاب الحالية في الجامعات السعودية، لإعادة بنائها بحيث تتميز بالشمولية والمرونة والتنوع ،وأن تكون موضوعية وتتميز بقياس المهارات التي يكتسبها الطالب والتركيز على قياس العمليات العقلية العليا مثل التحليل والتركيب والنقد.. وتنويع مصادر تمويل البحث العلمي من خلال الشراكة المجتمعية، والانفتاح على المؤسسات الصناعية الإنتاجية؛ وتشجيع البحوث الجماعية مع منحها وزناً كبيراً عند النظر في ترقية أعضاء هيئة التدريس.

مقدمة في التعليم الجامعي بالمملكة والاقتصاد القائم على المعرفة :

يشكل النظام التعليمي محوراً أساسياً من محاور التنمية، حيث يرتبط أثر التعليم بتحقيق تطلعات الأفراد واحتياجاتهم التعليمية،وفي الوقت نفسه يرتبط وبشكل مباشر باحتياجات المجتمع وتطوره في المجالات الإنتاجية والمعرفية. وقد أكدت خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية (1435-1430هـ:361) على أهمية التعليم في تحقيق التنمية البشرية وتعزيزها من خلال توسيع الخيارات المتاحة لأفراد المجتمع في اكتساب المعارف والمهارات والانتفاع بها.

ويعد التعليم الجامعي الوسيلة الرئيسة لتنمية رأس المال البشري، حيث أصبحت الجامعات مراكز لإعداد أصحاب المهن وتدريبهم، وتقديم الاستشارات، وإجراء الدراسات، وخدمة مؤسسات المجتمع وأفراده، لذا أضحى من المسلمات: أن التعليم الجامعي قرين التنمية بكل أبعادها (الخطيب،2003:2) وذلك لما يقدمه من مخرجات تعليمية تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات متسارعة من أهمها التحول من اقتصاد الآلة إلى الاقتصاد القائم على المعرفة (knowledge-based Economy) حيث تؤدي فيه الموارد المعرفية) كالخبرة والمعرفة دوراً أكثر أهمية من الموارد الاقتصادية الأخرى كالأرض واليد العاملة وغيرها (الحمود،2011: 56) ويمثل التعليم الجامعي مصدراً رئيساً لتلك الموارد المعرفية.

وقـد فرض هذا التحول عـدداً من التحديات على المؤسسـات التعليميـة – خاصـة مؤسسـات التعليـم الجامعـي – من أهمها (حيدر،2004: 1) : التوظيف المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التحول من اسـتهلاك المعرفة إلى إنتاجها. وهذا بدوره يلقي على عاتق تلك المؤسسـات : ضـرورة تحسـين قدرتها على التكيف مـع متغيرات اقتصـاد المعرفة،ومايتطلبه من تحولات، ومن ذلك إعادة النظر في محتوى مدخلاتها وتحسين عملياتها وأدواتها، حتى لا تصبح حجر عثرة في تنمية مجتمعاتها.

ويحتل التعليـم الجامعي مكانة مهمـة في التنمية الاقتصـادية خاصة ما يتعلق بالاقتصـاد القائم على المعرفـة ، فمن خلال البحث والتطويـر والابتكار تنتج المعرفة التي هي مادة هذا الاقتصـاد الرئيسة، كما أن هذا الاقتصـاد الجديد سيعتمد بصورة متزايدة على عمـال المعرفةKonowledge Workers أي العمال الذين يعملـون بأيديهم وعقولهم ولكن عملهم اليدوي يعتمد على المعرفة النظرية التي اكتسـبوها من خلال التعليم الجامعي (الحمود،2011).

وبناءً على ذلك حرصت المملكة العربية السعودية علـى هذا النـوع من التعليـم إيماناً منهـا بأهميته في الاقتصـاد القائم على المعرفة ،فقد شهدت الجامعات السـعودية نمـواً في عدد المراكز البحثيـة خلال عامي 1427/ 1428هـ ،2007-2006م حيث تم إنشـاء سـبعة مراكز للتميـز البحثي في مجالات :الدراسـات البيئيـة، وعلـوم الجينـوم الطبـي، وتكريـر البـترول والبتروكيماويات، والطاقة المتجددة والمواد الهندسية، والتقنيـة الحيوية،وأبحـاث التمـور والنخيـل. (خطة التنمية التاسعة،1431: 88) ،

كمـا حرصـت المملكـة العربيـة السـعودية علـى المشـاركة في العديـد مـن النـدوات الفكرية لرؤسـاء الجامعـات الخليجيـة بـدءًا مـن النـدوة الأولى التي عقـدت في البحريـن عـام 1402هـ- 1982م والتي ركزت على موضـوعات ذات علاقة بالاقتصاد القائم علـى المعرفة منهـا البحث العلمي ، ومصـادر الطاقة البديلـة للنفط(مرسـي،1985) ، ومـن أهـم تلـك الندوات الندوة السادسـة التي عقـدت عام 1415هـ 1994-م حيث خرجت باثنتي عشـرة توصية أبرزها التوصية العاشـرة التي تنص على»التأكيد على أهمية اسـتنبات التكنولوجيـا بدلاً من الاقتصـار على نقلها (مكتب التربية لدول الخليج العربي،1996م).

كما قامـت وزارة التعليم العـالي بالمملكة العربية السـعودية بعقد ندوة عن التعليم العالي خلال الفترة من28-25شوال 1418هـ (25-22فبراير1998م) نوقشـت خلالهـا موضـوعات حيويـة أهمها:التعليـم العالي وسـوق العمـل، البحث العلمـي والمعلوماتية في التعليم العـالي....(وزارة التعليم العالي ،1998م)، ومـع كل هذه الجهود لا يـزال واقع الاقتصـاد القائم على المعرفة بالمملكة العربية السـعودية دون المسـتوى المأمول، فقد أكدت دراسة إسماعيل (2004م).

أن مجموعـة الـدول العربيـة ـ ومنهـا المملكـة العربية السـعودية ـ لا تزال في مسـتوى أوليّ في سلسلة مؤشر الاقتصـاد القائم على المعرفة ،كما أكد السني (2005م) أن الأمـة العربيـة تعيش فجـوة رقميـة، وفجوة تقنية، تفصلها عن الأمم الأخرى، هذه الفجوة ليـس من السـهل ردمها وليـس من السـهل تجاهلها، وهـذا يتطلب العمل المؤسسـي الجاد مـن أجل ردمها وفـق خطط اسـتراتيجية يكون للتعليـم الجامعي دور محـوري فيهـا. إن المكانـة غـير اللائقة التـي تحتلها المملكة العربية السـعودية بين دول العالم في الاقتصاد القائـم علـى المعرفة قـد يكون لهـا ارتبـاط بالتعليم بشـكل عام والتعليم الجامعي بشـكل خاص، فهناك قضـايا وتحديات مرتبطة بالتعليم الجامعي السعودي ـ خاصـة في الجوانـب الأكاديمية ـ قد تؤثر سـلباً على تقدم المملكة العربية السـعودية فيما يتعلق بالاقتصاد القائم على المعرفة.

مـن ذلـك مثـلاً: مشـكلات المضـمون والمحتوى للبرامـج والكتـب الدراسـية المقـررة في التعليـم

الجامعي، حيث إن نسبة كبيرة من هذا المحتوى منفصلة عن المجتمع وقضاياه المحلية، كما أن تقليدية التدريس،ونظم التقويم، وضعف البحث العلمي، من القضايا الملحة في التعليم الجامعي، وكل ذلك أدى إلى ضعف العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية خصوصاً في ظل بعض التحديات مثل زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، وضعف التوازن بين التخصصات النظرية والعلمية والتطبيقية (السنبل وآخرون،2002م).

كما أكدت خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية (1435-1430هـ:86،87) أن هناك أوضاعاً راهنة بعضها مرتبط بالجوانب الأكاديمية في التعليم الجامعي ذات تأثير مباشر في الاقتصاد القائم على المعرفة وهي:

- قلة أعداد الباحثين، وحجم أنشطة البحث والتطوير.
- المؤسسات الوسيطة التي تربط التعليم العالي بأنشطة الإنتاج والخدمات، مثل حاضنات الأعمال، وحاضنات التقنية، وشركات رأس المال الجريء وغيرها، فمثلاً لا يتجاوز عدد الحاضنات في المملكة خمس حاضنات فقط، في حين يقدر متوسط الحاضنات في الدول المتقدمة بست حاضنات لكل مليون نسمة.

الإطار النظري للدراسة:

1 -نشأة التعليم الجامعي:

التعليم الجامعي هو نوع من التعليم يهتم بإعداد أصحاب المهن من أطباء ومهندسين ومحاسبين ورجال قانون ومعلمين.....على درجة عالية من المهارة والكفاءة،كما يهتم بالبحث لتطوير المعرفة (السنبل وآخرون،2008:280) وخدمة المجتمع وهو ذلك النوع الذي يأتي بعد التعليم الثانوي في السلم التعليمي ويمنح خريجيه شهادة البكالوريوس.

إن البداية الأولى للتعليم الجامعي وجدت في أروقة الجوامع والمساجد في العصور الوسطى عند المسلمين، وكذلك في دكاكين الوراقين ومنازل العلماء والصالونات الأدبية (شلبي،1978:380).

وكانت الجامعات في بدايتها تركز على التدريس ولا تعنى بالبحث العلمي إلا عرضاً (الثبيتي ،225: 2000)، ويؤكد هذا المعنى(الكاردينال نيومان)- منذ أكثر من قرن من الزمان - في كتابه «فكرة الجامعة» بقوله : إن للجامعة وظيفة واحدة فقط هي المعرفة والأفكار ومناولتها إلى نخبة ممتازة من طلابها.أي أن وظيفة الجامعة هي فقط التدريس، أما البحث العلمي فيرى أنه يتم خارج الجامعة.ويدلل على ذلك بقوله : «إذا كان هدف الجامعة الاكتشاف العلمي والفلسفي فلا أرى سبباً لوجود طلاب فيها» (Flexner،1968:13)، ثم ظهر اتجاه آخر يؤكد على نفعية المعرفة التي توجه لصالح المجتمع وأن دور الجامعة لا يقتصر على التدريس فقط.

ويتضح من هذين الاتجاهين أن هناك اختلافاً حول طبيعة الجامعة في شكلها التقليدي، وعندما أخذت الجامعة تتأثر بالنهضة العلمية الصناعية التي عمت آفاق أوربا في القرن التاسع عشر ميلادي مما ترتب عليه اهتزاز مكانة الفلسفة، أخذ الاتجاه الأول يضعف وأصبحت القناعة كبيرة لدى كافة المجتمعات بدور الجامعة في البحوث الموجهة لخدمة المجتمع والإنسان، إضافة إلى التدريس(عبدالدائم،د.ت:49).

وأصبحت الجامعات اليوم تشارك مشاركة فعالة ومباشرة في تنمية المجتمع، ودراسة مشكلاته والبحث عن أفضل الطرق لحلها،ومساهمتها في تطوير أساليب الإنتاج،وفي تحقيق الاستخدام الأمثل لموارده، وفي ترشيد عمليات الإدارة والتنظيم، ويقتضي هذا ربط الجامعة بالمجتمع عبر قنوات ثابتة وجسور قوية تمتد إلى مواقع الإنتاج في المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة.(السنبل وآخرون،2008:284).

يتضح مما تقدم الدور المحوري للتعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية وذلك لما تقوم به من أنشطة أكاديمية متعددة تسهم في رقي المجتمع من خلال مواكبتها للمتغيرات الحديثة وخاصة ما يتعلق

بالاقتصاد القائم على المعرفة المبني على إنتاج واستثمار المعرفة، وهذا من الصعوبة تحقيقه دون أن يكون للتعليم الجامعي دور محوري فيه.

2 - العوامل التي شكلت التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية :

هنا العديد من العوامل التي أثرت على التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية منها (السنبل وآخرون،2008 :287-285):

- حداثة التعليم الجامعي : يعد التعليم الجامعي بصورته الحالية حديث النشأة في الوطن العربي، ففي المملكة العربية السعودية أنشئت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بمكة المكرمة عام1369هـ 1949-م، حيث تعد أول صرح للتعليم الجامعي بمفهومه الحديث بالمملكة العربية السعودية، ثم افتتحت كلية الشريعة بالرياض عام1373هـ - 1953م، تلاها بعام افتتاح كلية اللغة العربية بالرياض. ويعد عام 1377هـ - 1957م، علامة بارزة في تاريخ التعليم الجامعي السعودي، إذ أنشئت جامعة الملك سعود بالرياض وذلك نتيجة لتوافر أعداد كافية من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة، وتوافر كوادر سعودية للعمل في الإدارة ، إلى جانب توافر المال اللازم ، ثم توالى إنشاء بقية الجامعات السعودية.
- النمو الاقتصادي : تضاعف إنتاج المملكة من النفط، وارتفعت أسعاره بعد حرب رمضان (1973م)، وقد ترتب على ذلك زيادة الدخل القومي للملكة العربية السعودية، وأدى ذلك إلى التوسع السريع في مؤسسات التعليم العالي القائمة، وإنشاء جامعات جديدة.
- الحاجة إلى كوادر وطنية : ازدادت الحاجة إلى القوى البشرية المدربة في القطاع العام والخاص بعد إدخال نظم الإدارة الحديثة لقيادة التطور المتسارع بالمملكة العربية السعودية، وقد ترتب على ذلك الحاجة إلى التوسع في التعليم الجامعي.
- التنمية الشاملة : أصبح التخطيط لتنمية جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية اتجاهاً تأخذ به العديد من البلدان، وذلك عن طريق تجنيد كل الموارد المتاحة - خاصة الموارد البشرية – واستثمارها بأفضل صورة كي تحقق أهدافها، وبناءً على ذلك ونظراً لحاجة المملكة العربية السعودية إلى رأس المال البشري المدرب وفق المستجدات الحديثة فتحت الجامعات السعودية أبوابها إلى كل راغب من خريجي المرحلة الثانوية الالتحاق بهذا النوع من التعليم وصاحب ذلك زيادة في الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.

إن هذه العوامل مجتمعة أدت إلى زيادة التوسع في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية حيث وصل عدد الجامعات السعودية عام 1430هـ إلى 32 جامعة مقابل10جامعات عام1420هـ والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(1) يوضح التطور الكمي للجامعات السعودية خلال الفترة(1430-1420هـ)

العام	عدد الجامعات		المجموع	نسبة الزيادة٪	
	حكومي	أهلي		حكومي	أهلي
١٤٢٠هـ	٨	٢	١٠		
١٤٣٠هـ	٢٤	٨	٣٢	٢٠٠	٣٠٠

×المصدر وزارة التعليم العالي، وكالة الوزارة للتخطيط 2010

يتضح من الجدول السابق أن عدد الجامعات بالمملكة العربية السعودية نما بنسبة٪200في الجامعات الحكومية،وبنسبة٪300في الجامعات الأهلية ،وقد ترتب على هذا التوسع زيادة كبيرة في أعداد الطلاب في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية،والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(2)

يوضح الزيادة في أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات السعودية خلال الفترة1430-1420هـ

العام	المستجدون			نسبة الزيادة٪	المقيدون			نسبة الزيادة٪
	ذكور	إناث	المجموع		ذكور	إناث	المجموع	
١٤٢٠هـ	٤١٥٣١	٥٥١٣٧	٩٦٦٦٨	١٠٠,٩	١٤٣٩٢٥	١٨٠٤٩٨	٣٢٤٤٢٣	٨٢,٦
١٤٣٠هـ	٧٤٤١٨	١١٩٧٧١	١٩٤١٨٩		٢١٤٣٠٣	٣٧٨٠٦٢	٥٩٢٣٥٦	

×المصدر وزارة التعليم العالي وكالة الوزارة للتخطيط 2010م

يتضح من الجدول السابق الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب في الجامعات السعودية،فقد بلغ عدد المستجدين من الطلاب والطالبات في الجامعات السعودية 194189عام 1430هـ ، مقابل 96668 عام 1420هـ، حيث بلغت نسبة الزيادة ٪100,9، كما بلغ عدد المقيدين من الطلاب والطالبات في الجامعات السعودية592356 عام 1430هـ، مقابل 324423 عام 1420هـ بزيادة نسبتها٪82,6.

إن المتأمل لهذا التطور الكمي الكبير وخلال فترة وجيزة في أعداد الجامعات وتضاعف أعداد الملتحقين بتلك الجامعات، يستنتج الاهتمام الكبير الذي تولية المملكة العربية السعودية للتعليم الجامعي، إلا أن هذا الاهتمام بالناحية الكمية إن لم يرافقه اهتمام بالجوانب النوعية في التعليم الجامعي المرتبطة بالتحوّلات المعاصرة فلن يحقق أهدافه المنشودة – خاصة – ما يتعلق بالاقتصاد القائم على المعرفة.

3 - أهداف التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية:

يشارك التعليم الجامعي باقي المراحل التعليمية الأخرى في تحقيق الأهداف العامة للتعليم بالمملكة العربية السعودية، كما أن هناك أهدافاً خاصة للتعليم العالي والذي يعد التعليم الجامعي جزءًا منه وقد حددت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أهداف التعليم العالي (وزارة المعارف، 1416 :21، 22) بما يلي:

- تنمية عقيدة الولاء لله ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤوليته أمام الله عن أمة الإسلام لتكون إمكاناته العلمية والعملية نافعة مثمرة.
- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علمياً وعملياً وفكرياً تأهيلاً عالياً،لأداء واجبهم في خدمة بلادهم،والنهوض بأمتهم،في ضوء العقيدة السليمة،ومبادئ الإسلام السديدة.
- إتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة.
- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم في مجال التقدم العلمي،في الآداب ،والعلوم،والمخترعات،وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية(التكنولوجية).
- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإسلامية،ويمكن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضارة الإنسانية على مبادئها الأصيلة التي تقود البشرية إلى البر والرشاد،وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.
- ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى

لغة القرآن،وتنمية ثروة اللغة العربية من»المصطلحات»،بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.

- القيام بالخدمات التدريبية والدراسات »التجديدية» التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم.

يتضح مما تقدم أن أهداف التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية تتضمن التأكيد على اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في مجالات الحياة بعامة ومجالات العمل التي تمثل ميدان النشاط الاقتصادي بشكل خاص، إلا أن صياغة الأهداف بشكل شمولي ودقيق بحيث تعكس حاجات المجتمع، وترسم ملامح التقدم المجتمعي في ميادين الحياة غير كاف لتحقيقها، إذ إن تحقيق الأهداف يتطلب وجود أنظمة تربوية ومؤسسات تعليمية على درجة عالية من الكفاءة تستطيع ترجمة الأهداف على أرض الواقع. وهذا ما يدعو إلى المراجعة المستمرة لأنظمة التعليم ومؤسساته خاصة التعليم الجامعي لتصبح قادرة ومهيأة للإسهام في الاقتصاد القائم على المعرفة والتكيف مع ما يستجد من متغيرات في المجتمع الدولي.

4 - التعليم الجامعي في عصر المعرفة :

تضاعف حجم المعرفة الإنسانية عدة مرات كماً وكيفاً خلال العقود القليلة الماضية،وأصبحت المعرفة من أهم الموارد التي تمكن الأفراد والهيئات من إحداث التقدم، وأصبح يقاس تقدم الأمم على أساس امتلاكها وإنتاجها للمعرفة، وأصبحت المعرفة أهم الموارد الاقتصادية. وهذا فرض على مؤسسات التعليم وخاصة الجامعات التركيز على إعداد الطلاب بشكل شمولي بما يتلاءم مع طبيعة المستجدات العلمية والتقنية والاقتصادية،وأن تتحول تلك المؤسسات من أساليب التدريس التقليدية التي تعتمد على الحفظ والتلقين والتلقي السلبي التي تقتل مواهب الطلاب وتحد من قدراتهم واستعداداتهم، لأن مثل هذه الطرق والأساليب تكون محصلتها النهائية ضخ أفواج من المتخرجين العاجزين عن توظيف ما حفظوه من معارف ومعلومات في مواجهة واقع الحياة العملية ومشكلاتها وتحدياتها (الثبيتي،2000:255).

إن التفجر المعرفي المتسارع والمتجدد يجعل الإحاطة بالمعرفة أمراً غير ممكن ، وهذا يفرض على التعليم الجامعي تهيئة الطلاب وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تساعدهم على الوصول للمعرفة والاختيار منها والتحقق من دقتها (أحمد،2001:284). إن الإنسان القادر على الحياة في المستقبل هو من يكون قادراً على التعامل مع طوفان المعلومات، وأن صناعة الإنسان الجديد لا تتم عن طريق إضافة معلومات أو مقررات جديدة إلى المناهج والبرامج الموجودة، بل يحققها أسلوب حياة وعمل مؤسسات التعليم الجامعي والروح السائدة فيها،كما إن التعليم والتعلم يجب أن يتم على أساس البحث العلمي والتفكير الناقد، وأن يحل التعلم مكان التعليم، والبحث مكان النقل، والحوار مكان الاستماع، والقدرة على الاختلاف مكان التسليم (نوفل،1992:57).

وعلى هذا يجب أن تتطور وظيفة التعليم الجامعي، حيث لم يعد صالحاً أن تقتصر على تقديم المعرفة ونقلها، والتدريس، والبحث، بل لا بد من إضافة التعلم الذاتي،والتعلم مدى الحياة (مدكور،2000:57). نستنتج مما تقدم أهمية الجوانب الأكاديمية في التعليم الجامعي في عصر المعرفة،فطرق التدريس الحديثة، والبحث العلمي، والتفكير الناقد، والتعلم الذاتي، ومهارة التعلم مدى الحياة،كل هذه العناصر الأكاديمية من المهارات الأساسية التي يتطلبها الاقتصاد القائم على المعرفة ولذلك يجب على التعليم الجامعي أن يوليها مزيداً من الاهتمام.

5 - مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة :

تؤكد النظريات والممارسات العالمية المعاصرة، أن الاقتصاد اليوم أصبح أكثر اعتماداً على عامل

المعرفـة من أي وقت مضـى في تاريخ البشـرية، حيث أصـبح الاقتصـاد يركز علـى إنتاج المعرفة ونشـرها واستخدامها واسـتثمارها، وقد تعددت المفاهيم التي تناولت الاقتصاد القائم على المعرفة، فقد عرّفه نجم (2005: 189-188) بأنه:»الاقتصـاد الذي ينشـئ الثروة، من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء، التحسـين، التقاسـم،التعلم،التطبيق، الاسـتخدام للمعرفة بأشـكالها) في القطاعات المختلفة بالاعتماد على الأصول البشرية، وغير الملموسة، وفق خصائص وقواعد جديدة».كما عرّفه دياب (1425هـ :26) بأنه : «الاقتصـاد الذي يقـوم على فهم جديـد أكثر عمقاً لدور المعرفة، ورأس المال البشـري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع» ويعرفه الشـمّري واللّيثي (1429هـ) بأنـه : «الاقتصـاد القائـم بصـورة أساسـية علـى عنصـر المعرفة، مسـتخدماً العقل البشـري بتوظيف وسـائل البحث والتطوير والموارد الاقتصادية المتاحة، باسـتخدام الكـوادر المؤهلـة والقادرة على اسـتيعاب جميـع المتغـيرات التـي تطـرأ علـى مجمـل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»

يتضـح ممّا تقدم أن المادة الرئيسـة في هذا النوع من الاقتصـاد هـي: المعرفـة، وحيث إن نشـر المعرفة وإنتاجها، واسـتثمارها، يرتبط بشـكل كبـير بالتعليم والتدريب، فإن تحقيق هذا الاقتصـاد يتطلب إصـلاح منظومـة التعليم والتدريـب (القرني،1430هـ :39) وخاصـة منظومة التعليم الجامعي الذي يعد من أهم مصادر مدخلات النظام الاقتصادي الحديث.

6 - مواصفـات و خصائـص الاقتصـاد القائم على المعرفة :

يتميز الاقتصـاد القائم علـى المعرفة بالعديد من المواصـفات والخصـائص التـي تميزه عـن غيره من الاقتصـادات الأخرى(الصـناعي ،الزراعـي....)، ويمكـن تحديـد أهـم تلـك المواصـفات بمـا يلـي (عليان،2008 :384-383) :

- أنه كثيف المعرفة.
- يركز على الاستثمار في رأس المال البشري.
- يعتمـد علـى القـوى العاملـة المؤهلـة والمدربة والمتخصصة في التقنيات الجديدة
- يوظـف تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات بفاعلية.
- ينتج الخدمات المعرفية بدلاً من السلع.
- يعتمد على مهارات أساسية محددة من أهمها: القدرة على الابتكار،ومهارة البحث العلمي.

إن تحقيق هذه المواصـفات يعتمد بشكل كبير على وجـود نظـام تعليمي جيد، يضـمن إيجـاد مخرجات تعليميـة تسـتطيع مواكبـة التطورات التـي تحدث في ميادين المعرفة، حيث يلاحظ أن العديد من الشركات في ظل هذا الاقتصـاد تتجمع حول الجامعات ومراكز البحـوث المتميـزة من الناحيـة العلميـة والأكاديمية، وذلـك لما للجامعات ومراكز البحـث العلمي من أدوار أساسـية في هذا الاقتصـاد، وهذا بدوره يفرض على المجتمع المعاصـر السـعي إلى تطويـر منظومة التعليم وخاصة التعليم العالي.

7 - دور التعليم في الاقتصاد القائم على المعرفة :

يعـد الاسـتثمار في التعليـم والتدريـب مـن أهـم الاسـتراتيجيات التـي اعتمدتهـا كثـير مـن المجتمعـات للتحول إلى الاقتصـاد القائم على المعرفة (الحمـود،2011: 682)، فالتعليـم مـن المداخـل الرئيسة للمعرفة التي تمثل المادة الخام لهذا الاقتصاد ،كما إن التعليم يسـهم في توفير الرأس المال البشـري الـذي يعد عنصـراً مهمّاً في هذا الاقتصـاد، حيث إن النقص في الاسـتثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي، فقد بينت العديد من الدراسـات العلمية أن النظـام التعليمي الجيد له آثار إيجابية على النظام الاقتصـادي وخاصـة الاقتصاد القائم على المعرفة (Barro&Xavier،1995)،

ويتميـز النظـام التعليمـي الجيـد بالعديـد من المميـزات ومنهـا : اعتمـاده علـى طرائـق تدريـس

حديثـة ، وتنمية مهارة البحـث العلمي، واعتماد نظام تقـويم موضـوعي ومـرن، ومراجعة محتـوى المناهج بشـكل مسـتمر....كما إن جودة التعليم تقاس بنسبة الطـلاب للأسـاتذة، ومسـتوى الأسـاتذة الأكاديمي وكلهـا متغـيرات ذات ارتبـاط بالتنمية الاقتصـادية (Card&A.Krueger،1992:40).

لقد أصـبح من المسـلمات أن التعليم هو السـبيل لتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة (الحمود،2011: 685)، لـذا نجد غالبيـة الدول المتقدمـة قد اهتمت بالتعليم كونه الأسـاس لإسـتراتيجية هذا الاقتصاد، حيـث بـدأت تلـك الـدول منـذ وقـت مبكـر بتطوير نظامهـا التعليمـي فاهتمـت بتدريـب المعلمـين علـى مهارات الحاسـب الآلي، والتوسع في التعليم الجامعي وتنويع التخصصـات خاصـة ما يتعلق بالتقنيات،كما اهتمت بالبحث العلمي بوصـفه مـن المهارات اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة.

8 - متطلبـات التحول نحو الاقتصـاد القائم على المعرفة :

إن التحـول إلى الاقتصـاد القائـم علـى المعرفـة يتطلب جهوداً منظمـة لتحقيق متطلباته،ويعد التعليم الجيـد مـن أهـم النظـم التـي تسـاعد علـى تحقيق متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة،وذلك لما يتميز به التعليم الجيد من قدرة على توفير أهم عناصر هذا الاقتصـاد والمتمثلة (بالمعرفة، ورأس المال البشـري) ويمكن تحديد أهـم متطلبات التحول نحو الاقتصـاد القائم على المعرفة بما يلي (القرني،1430هـ:66):

- نشـر ثقافـة مجتمعيـة تشـجع علـى الإبـداع والابتكار، وتدعم البحث العلمي والتطوير.
- توفير بيئة تقنية محفزة للإنتاج المعرفي.
- الاهتمـام بالبحـث العلمي والإبـداع والابتكار، بما يسـاعد على توليد ونشـر وإنتاج المعرفة في مختلف المجالات.
- التطويـر المسـتمر للتعليـم والتدريـب الجيد، والتركيـز علـى مهـارة التعلـم مـدى الحياة، ومهارة التعلم الذاتي.
- زيـادة الإنفاق على تطويـر التعليم، والتدريب، والبحث العلمي.

يتضـح ممـا سـبق الـدور المحـوري للتعليـم في الإسـهام بتحقيـق متطلبـات التحول نحو الاقتصـاد القائم علـى المعرفة ،خاصـة التعلـم الجامعي بحكم ارتباطه بالبحث العلمي ومسـؤوليته عن نشـر وتوليد المعرفة وتوفير حاجة المجتمع من رأس المال البشري.

الدراسات السابقة :

قام الباحث برصـد عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقـة بمتغـيرات وجوانـب الدراسـة الحالية، وذلـك للوقوف علـى أوجه الاتفـاق والاختلاف بينها، وبهدف الاستفادة من نتائج هذه الدراسات وتوصياتها لتوظيفها في الدراسة الحالية، واتبع الباحث التصنيف الآتي : مبتدئاً بالدراسـات العربية، ثم الأجنبية، وفق تسلسل زمني الأقدم فالأحدث.

أ- الدراسات العربية :

- دراسـة الثبيتي (1425هـ) بعنـوان :»برامج علوم الحاسـب ونظـم المعلومـات والمكتبات في الجامعات السـعودية في ضـوء الإطـار العلمي لإدارة المعرفـة واقتصـاد المعرفـة» وهدفـت الدراسة إلى : معرفة مدى اهتمام تخصصات علـوم الحاسـب الآلي ونظـم المعلومـات في الجامعـات السـعودية بمجـالات إدارة المعرفة ودعائـم الاقتصـاد القائـم علـى المعرفـة، وتحديـد الإطار العلمي للاقتصـاد القائم على المعرفـة، بناء تصـميم مقترح بمهمـة تدريس إدارة المعرفـة في الجامعات السـعودية. وكانت أهـم نتائج الدراسـة ما يلـي : أن أهم مجالات اقتصـاد المعرفـة وإدارة المعرفـة مكونات نظم المعلومات، وكذلك الشبكات،وتطبيق المعرفة.

- دراسة السورطي (2005م) بعنوان «الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي» وهدفت الدراسة إلى : تحليل العلاقة بين الاقتصاد القائم على المعرفة والتعليم العالي في الوطن العربي من خلال: معرفة تأثير الاقتصاد القائم على المعرفة في التعليم العالي في الوطن العربي،معرفة مدى إمكانية التعليم العالي في الوطن العربي على مواكبة هذا الاقتصاد.و كانت أهم النتائج: أن للاقتصاد القائم على المعرفة تأثيراً كبيراً في التعليم العالي في الوطن العربي، أن الجامعات العربية بوضعها الحالي غير قادرة على مواكبة الاقتصاد المعرفي.
- دراسة الخلايلة (2006م) بعنوان «أنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي الأردني في ظل توجيه التعليم نحو اقتصاد المعرفة»وهدفت الدراسة إلى:بناء أنموذج مقترح لإحداث إصلاح إداري تربوي يتفق وتوجهات التعليم نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.وكانت أهم النتائج:التوصل إلى بناء أنموذج مقترح للإصلاح التربوي في ضوء التوجه نحو هذا الاقتصاد يتكون من خمسة عناصر هي : تحديد الأولويات،اتخاذ القرار التربوي،أدوارالسلطات،دعم القرار التربوي،بناء القدرات القيادية وتعزيزها.
- دراسة موسى (2006م) بعنوان «مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته» وهدفت الدراسة إلى: التعريف بمبررات التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:أن هناك مبررات حقيقية للتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وأن هناك ضرورة ملحة لتحقيق التحول في التعليم نحو هذا الاقتصاد ،كما أن هناك مشكلات مرتبطة بالتعليم تواجه عملية التحول.
- دراسة عيدروس (2007م) بعنوان «التعليم والمستويات المعيارية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة واقتصاد المعرفة» وهدفت الدراسة إلى : تحديد المستويات المعيارية للتعليم العام والتعليم العالي في ضوء المستجدات العصرية، وضع تصور مستقبلي لمواجهة اقتصاد المعرفة، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي : الحاجة إلى إحداث تغيير ثقافي على مستوى المؤسسات التربوية،ضرورة ربط التعليم بسوق العمل،أن يركز التعليم على إكساب الطلاب بعض المهارات اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة مثل مهارة التعلم الذاتي والبحث العلمي.
- دراسة الزهراني والمعايطة (1430هـ) بعنوان «بناء أنموذج لزيادة كفاءة مدخلات المرحلة الجامعية من خريجي المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية في ضوء اقتصاد المعرفة» وهدفت الدراسة إلى:معرفة واقع المهارات التي يملكها طلاب المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية، بناء أنموذج مقترح للمهارات الأساسية التي يحتاجها طلبة المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية السعودية ليواصلوا تعليمهم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي : الخروج بأنموذج لزيادة كفاءة مدخلات المرحلة الجامعية من خريجي المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ،وأن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه إلا من خلال توفر عدد من المهارات ومنها : التعامل مع الكم الهائل من المهارات، مهارة التعلم مدى الحياة، مهارة الاتصال الفعّال، اعتماد طرق التفكير المستندة على الإبداع والتطوير.
- دراسة القرني (1430هـ) بعنوان «متطلبات

التحـوّل التربوي في مدارس المسـتقبل الثانوية بالمملكـة العربية السـعودية في ضـوء تحدّيات اقتصـاد المعرفة:تصـور مقـترح» وهدفـت الدراسـة إلى:صـياغة تصـور مقـترح لأهـم التحوّلات التربوية في مدارس المستقبل الثانوية التـي يتطلبهـا الاقتصـاد القائم علـى المعرفة وكانت أهم نتائج الدراسـة ما يلي: التحوّل نحو المدرسـة الإلكترونية، والتعلّـم للعمل، والتحوّل إلى المدرسة المجتمعية.

ب- الدراسات الأجنبية :

- – دارسـة ميتشـيو ناغـي(Michio Nagai،1995) بعنـوان «الجامعـة فـى القـرن الحـادى والعشـرين» هدفت الدراسـة تحديـد ملامح التحول في الجامعـات اليابانية الملائم لمتغـيرات القـرن الحادي والعشـرين، ودور الجامعـات في التنمية المسـتقلة للمجتمع اليابـاني، وأهـم السـمات التي جعلـت التعليم العالي في اليابان أنموذجا مثالياً عالميا.وأكدت الدراسة على أن ما حدث من تطويرات هيكلية في الجامعـات اليابانيـة بسـبب تحالفاتهـا مع كثير من الشركات الكبرى. كما ترى أن أهم ما يميز الجامعات اليابانية أنها توازن في أدوارها بين البعـد الاجتماعـي والبعد الاقتصـادي في تنمية المجتمع.
- دراسة تورينس1996،Thorens)) بعنوان» رسالة الجامعة ودورها مع بداية الدخول للقرن الحادي والعشـرين» وهدفت إلى التعرف على: دور الجامعة مع بدايـة الدخول للقرن الحادي والعشـرين، وأكـدت هـذه الدراسـة علـى أن خبرة الماضي تفرض ضرورة الربط بين رسالة الجامعـة وأدوارها مع قضـايا المجتمع، وحيث إن هـذه القضـايا متغـيرة، فعلـى الجامعة أن تتكيـف فلسـفياً وبنائياً بما يتفـق وهذا التغيّر، وتفرض متغيرات القـرن الحادي والعشـرين ضـرورة إعـادة النظـر في بنية التخصصـات ونظم البحث بما يسـاعد الجامعـة على قيادة تحالفات مع المؤسسـات الإنتاجيـة والخدمية، وبما يخدم عصـر اقتصـاد المعرفـة. وهذا ما سعت إليه سياسات التعليم الجامعي في أمريكا وفي العديد من الدول الأوربية.
- دراسـة لارو (Larue1،999) بعنـوان «نحـو رؤية موحـدة للعمل والحياة والتعلم في عصـر اقتصاد المعرفة: تضمينات حول نوعية التعليم المفترضـة في التعليم العالي والمنظمات الموزعة وعمّال المعرفة» وهدفت الدراسـة إلى: توضيح الحواجـز العملية والمؤسسـية التـي تحول دون التنميـة المسـتمرة والدائمـة لعمّـال المعرفـة، تحديـد دور الجامعـة الراهـن والمفترض في التنميـة الدائمـة والمسـتمرة لعمّـال المعرفـة، وكانت أهم نتائج الدراسـة ما يلي: بناء نموذج تعلّم مربـوط مـع الشـبكات الإلكترونية مبني على استخدام أشكال جديدة من التعاون ضمن مؤسسـات التعليم العالي والمؤسسات الحديثة، الكفـاءات المطلوبـة لعمّـال المعرفـة تتمثل في: المرونـة، الإبداع،القـدرة على الانجـاز، التعلم المستمر، التفكير الناقد، حل المشكلات.
- – دراسـة قارينتزك وماسـينGarnitzkg&Maassen،2000)) بعنـوان «الاقتصـاد والتعليـم العـالي والتكامل الأوربـي – مقدمة» وهدفـت هـذه الدراسـة إلى التعـرّف على أثر التحـولات في النظـم القومية الأوربيـة للتعليم العـالي ، وما صـدر حولها مـن أوراق حكومية رسـمية في توجيـه خطـط التعليـم في القـرن الحـادي والعشـرين. وتخلص الدراسـة مـن استعراضـها لكافة هذه الوثائق إلى أن وجهات النظـر الحكوميـة في أوربـا تميـل إلى ربـط التعليم العالي مع الجانب الاقتصـادي، و تؤكد على ضـرورة إعادة هيكلـة التعليم العالي حتى يتناسب وسـوق العمل، وبما يؤدي للقيام بدوره الاقتصادي بكفاءة وفاعلية.

- دراسة وينجارد (Wingard،2000) بعنوان «التعليم المشترك مع تكنولوجيا المعلومات الجديدة: إدراكات تنفيذية لمعلومات التنفيذ» وهدفت الدراسة إلى:معرفة كيف تحاول الشركات دمج واستخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية التعلم، معرفة معوقات التعليم المشترك مع تكنولوجيا المعلومات، التعرف على علاج تلك المعوقات، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي: أن أهم معوقات التعليم المشترك مع تكنولوجيا المعلومات تتمثل في: مقاومة المستخدمين، التكلفة، البنية التحتية، التعليم، الوقت، أن أهم علاج لتلك المعوقات ما يلي: تطوير التعليم والتركيز على المهارات الأساسية في الاقتصاد القائم على المعرفة مثل التعليم المستمر، والتربية المهنية والتدريب التحويلي.
- دراسة سيبو وبري،Seppo، &Pertti 2000)) بعنوان «دور التعليم العالي في تحويل المجتمع الفلندي إلى مجتمع معرفي» وما استلزم ذلك من إجراء مزيد من التكامل بين الخطة الحكومية للتنمية الاقتصادية وخطة التعليم العالي، وناقشت هذه الدراسة أبعاد هذا التكامل ، وحللت جهود الجامعات في التحالف مع بعض الشركات من أجل تصميم برنامج حكومي قومي ، يهدف لدفع فنلندا لمكانة عالمية رائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة.
- دراسة يونس (Yunus،2001) بعنوان «إصلاحات التعليم في ماليزيا» وهدفت الدراسة إلى:بيان إصلاحات التعليم في ماليزيا،بيان جدول أعمال ماليزيا في أواخر التسعينيات للتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ، وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي: أن الغرض الأكثر تقليدية من التعليم هو إيجاد شخص متعلم، أن ثقافة التعليم لابد أن تنتقل من ثقافة تعتمد على الحفظ والتلقين إلى ثقافة مطلعة مبدعة مبتكرة، لتوظيف التقنية في التعليم أهمية خاصة في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.

وقد انطلقت الدراسة الحالية من نتائج تلك الدراسات، واتفقت معها في تركيزها على التعليم، والاقتصاد القائم على المعرفة ،إلا أن الدراسة الحالية اختلفت عن الدراسات السابقة كونها حاولت: تحديد التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة، والجوانب الأكاديمية الملائمة لهذه التحولات.

مشكلة الدراسة

ان الأوضاع والمشكلات الأكاديمية المرتبطة بالتعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية تفرض على القائمين على هذا النوع من التعليم والمهتمين بالبحث العلمي: علاج هذه الأوضاع والمشكلات ليقوم التعليم الجامعي بدوره المأمول في الاقتصاد القائم على المعرفة. ومما يساعد على ذلك، التعرف على التحولات المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء هذا الاقتصاد، وتأتي في المقدمة: التحولات في الجوانب الأكاديمية نظراً لأهمية هذه الجوانب في التعليم.

من خلال المعطيات السابقة تبرز مشكلة الدراسة المتمثلة بالسؤال الرئيسي التالي: ما هي التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة؟

أسئلة الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ؟
- ما الجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق التحولات المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة

العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ؟

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة (التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ، الجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق تلك التحولات) باختلاف خصائص أفراد عينة الدراسة (الجامعة،الرتبة العلمية)؟

4 - أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

أ-الأهمية النظرية : يمثل هذا البحث محاولة للإسهام الفكري في مجال التعليم الجامعي والتحولات المطلوبة في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ، خاصة في ظل قلة الدراسات التي تناولت التحولات المطلوبة بالتعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة (حسب علم الباحث).

ب- الأهمية التطبيقية : أنها تتناول اقتصاد المعرفة وهو من الموضوعات التي تلقى عناية كبيرة من كافة المجتمعات،وقد أكدت خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية (1430.1435هـ،30) على تهيئة البيئة المناسبة للاقتصاد المبني على المعرفة،وتأمل هذه الدراسة المساهمة في تهيئة البيئة بالمملكة العربية السعودية للتحول للاقتصاد القائم على المعرفة.كما إن هذه الدراسة تتناول مرحلة تعليمية مهمة (المرحلة الجامعية) ،حيث تأمل الدراسة التوصل إلى نتائج وتوصيات تسهم في رفع كفاءة هذه المرحلة الداخلية والخارجية.

5 - حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية : اقتصر موضوع الدراسة على الاقتصاد القائم على المعرفة والتحولات الأكاديمية التي يتطلبها هذا الاقتصاد في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

أمّا الحدود المكانية :فهي مدينة الرياض ،

والحدود الزمنية :طبقت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام 1431___1432هـ الحدود المؤسسية: جامعتا الملك سعود، والإمام محمد بن سعود الإسلامية.

6 - مصطلحات الدراسة :

- التحولات الأكاديمية:هي الانتقال من الأوضاع الأكاديمية التقليدية المرتبطة بوظائف الجامعة الثلاث (التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) ، إلى أوضاع حديثة تسهم في التكيف والتفاعل مع الاقتصاد القائم على المعرفة، ومن ذلك توفير التخصصات المناسبة له، و التنوع في طرائق التدريس، وتوظيف تقنية المعلومات في عملتي التعليم والتعلم، والتوجه نحو التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة، والاهتمام بتمويل وتطوير البحث العلمي والاستثمار فيه، والإسهام في خدمة المجتمع باستخدام أساليب حديثة.
- التعليم الجامعي:هي المرحلة التي تلي التعليم الثانوي ومدة الدراسة فيها لا تقل عن أربع سنوات، ويحصل الخريج منها على درجة البكالوريوس.
- الاقتصاد القائم على المعرفة :هو الاستثمار الذي يقوم على المعرفة،والمشاركة فيها، واستخدامها ،وابتكارها، لتحسين نوعية الحياة بمجالاتها المتنوعة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري بوصفه رأس مال ذا قيمة اقتصادية عالية، وتوظيف البحث العلمي لإحداث تغيرات إيجابية في المحيط الاقتصادي، ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع المتغيرات الحديثة (عماد الدين،2003:2).

ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه ذلك النوع من

الاقتصاد القائم على الاستثمار في رأس المال الفكري (Intellectual Capital) والذي يعد التعليم والتدريب الجيد من أهم مصادره خاصة التعليم الجامعي.

منهج الدراسة وإجراءاتها:

1 - منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive Method) الذي يعتمد على جمع البيانات عن الظاهرة المراد دراستها، وتنظيمها وتحليلها كمياً ونوعياً، واستخراج الاستنتاجات التي تساعد على فهم ظاهرة الدراسة وتطويرها (عبيدات وآخرون،2007م).

2 - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومن في حكمهم وقد بلغ عددهم خلال العام الجامعي 1431هـ 1432-هـ (7393) عضواً والجدول التالي يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعة والرتبة العلمية:

جدول رقم(3)
يوضح توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجامعة والرتبة العلمية

م	الجامعة		عدد أعضاء هيئة التدريس حسب الجامعة والرتبة (مجتمع الدراسة)				
			استاذ	مشارك	مساعد	محاضر	امعيد	المجموع
١	جامعة الملك سعود	ك	٦٥٩	٨٣٩	١٥٣٦	٦٩٠	١١٠٢	٤٨٢٦
		٪	٨,٩	١١,٣	٢٠,٨	٩,٣	١٥	٦٥,٣
٢	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	ك	٢٠٩	٣٣٦	٧٧٥	٤٦٦	٧٨١	٢٥٦٧
		٪	٢,٨	٤,٥	١٠,٥	٦,٣	١٠,٦	٣٤,٧
٣	المجموع	ك	٨٦٨	١١٧٥	٢٣١١	١١٥٦	١٨٨٣	٧٣٩٣
		٪	١١,٧	١٥,٨	٣١,٣	١٥,٦	٢٥,٦	١٠٠

×المصدر وزارة التعليم العالي،وكالة الوزارة للتخطيط2010م

يتضح من الجدول السابق أن أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود ومن في حكمهم يمثلون ٪3, 65 من أفراد مجتمع الدراسة حيث بلغ عددهم 4826 عضواً، بينما يمثل أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٪7, 34 من أفراد مجتمع الدراسة وعددهم (2567) عضواً.

وقد اختار الباحث عينة عشوائية بنسبة ٪5 من مجتمع الدراسة حيث بلغ عددهم 370 عضواً من

أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في جامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية،تم توزيع الاستبانة عليهم وقد بلغ عدد من استجاب منهم 336 عضواً والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجامعة والرتبة العلمية

م	الجامعة		عدد أعضاء هيئة التدريس حسب الجامعة والرتبة (عينة الدراسة)					
			أستاذ	مشارك	مساعد	محاضر	معيد	المجموع
١	جامعة الملك سعود	ك	٣٢	٤١	٦٠	٣٥	٤٩	٢١٧
		٪	٩,٥	١٢,٢	١٧,٩	١٠,٤	١٤,٦	٦٤,٦
٢	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	ك	١٢	١٨	٤٠	٢٤	٢٥	١١٩
		٪	٣,٦	٥,٤	١١,٩	٧,١	٧,٤	٣٥,٤
٣	المجموع	ك	٤٤	٥٩	١٠٠	٥٩	٧٤	٣٣٦
		٪	١٣,١	١٧,٦	٢٩,٨	١٧,٥	٢٢	١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٪64,6 من أفراد عينة الدراسة هم من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في جامعة الملك سعود حيث بلغ عددهم 217 عضواً، بينما ٪35,4 من أفراد عينة الدراسة هم من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وبلغ عددهم 119 عضواً.

3 - أداة الدراسة :

استخدم الباحث الاستبانة أداة لجمع المعلومات من الميدان،حيث قام الباحث بتصميم استبانة مستفيدا من الدراسات السابقة والإطار النظري لهذه الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت وقد رتبت الاستجابات على تدرج خماسي(أوافق بدرجة كبيرة جداً ، أوافق بدرجة كبيرة، أوافق بدرجة متوسطة، أوافق بدرجة ضعيفة، أوافق بدرجة ضعيفة جداً)وتكونت الاستبانة من جزءين الجزء الأول لتحديد التحولات الأكاديمية المطلوبة بالتعليم الجامعي في ضوء اقتصاد المعرفة، والجزء الثاني من الأداة لتحديد الجوانب الملائمة لتحقيق هذه التحولات. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(5)

يوضح محاور وبنود الاستبانة

	المحاور الفرعية	عدد البنود
المحور الأول: تحديد التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.	التحولات المرتبطة بالتدريس	٩
	التحولات المرتبطة بالبحث العلمي	٩
	التحولات المرتبطة بخدمة المجتمع	٨
المحور الثاني: تحديد الجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق هذه التحولات.	الجوانب المرتبطة بالتدريس	١٤
	الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي	١٤
	الجوانب المرتبطة بخدمة المجتمع	١٠

وقد تم حساب المتوسط الموزون للحكم على استجابات مجتمع الدراسة وفق الآتي:

- تعد الاستجابة على العبارة في حدود موافق بدرجة كبيرة جداً إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي لها (من2, 4إلى5)
- وفي حدود موافق بدرجة كبيرة إذا كانت قيمة المتوسط(من4, 3 إلى أقل من 4, 2)
- وفي حدود موافق بدرجة متوسطة إذا كانت قيمة المتوسط(من 6, 2إلى أقل من 4, 3)
- وفي حدود موافق بدرجة ضعيفة إذا كانت قيمة المتوسط(من 8, 1 إلى أقل من 6, 2)
- وفي حدود موافق بدرجة ضعيفة جداً إذا كانت قيمة المتوسط(أقل من 8, 1)

4 - صدق الأداة وثباتها:

استخدم الباحث عدداً من الأساليب لقياس صدق الأداة وثباتها وهي:

أ - الصدق الظاهري:قام الباحث بعرض الأداة على عدد(14) من الأساتذة المختصين بالتربية في وقد اتفقوا على مناسبة الأداة لقياس ما وضعت له بعد إجراء بعض التعديلات عليها حيث تجاوزت نسبة اتفاقهم على مناسبة الأداة لقياس ما وضعت له (95٪).

ب - الاتساق الداخلي:تم حساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة عن طريق إيجاد معامل الارتباط (بيرسون) بين كل بند من بنود أداة الدراسة والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه. والجدولان التاليان يوضحان ذلك:

جدول رقم (6 - أ)
يوضح قيمة معامل بيرسون بين كل بند من بنود الاستبانة والدرجة الكلية للمحور

التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة											
التحولات المرتبطة في التدريس				التحولات المرتبطة في البحث العلمي				التحولات المرتبطة في خدمة المجتمع			
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	××٠,٥٠	٦	٠,٤٦×	١	××٠,٧٠	٦	٠,٤٧×	١	××٠,٦٣	٦	××٠,٥٣
٢	××٠,٦٠	٧	٠,٤٣×	٢	××٠,٦٥	٧	××٠,٥٩	٢	××٠,٥٥	٧	٠,٤٨×
٣	٠,٤٨×	٨	××٠,٥٦	٣	××٠,٥٨	٨	٠,٤١×	٣	٠,٤٣×	٨	٠,٤٣×
٤	××٠,٥١	٩	٠,٤٩×	٤	××٠,٦٩	٩	××٠,٥٦	٤	××٠,٧٦		
٥	××٠,٥٦			٥	××٠,٤١			٥	××٠,٧١		

××دالة عند مستوى 0,01 ×دالة عند مستوى0,05

جدول رقم(6 -ب)

يوضح قيمة معامل بيرسون بين كل بند من بنود الاستبانة والدرجة الكلية للمحور

الجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق هذه التحولات											
الجوانب المرتبطة في التدريس				الجوانب المرتبطة في البحث العلمي				الجوانب المرتبطة في خدمة المجتمع			
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٤٨×	٨	٠,٥٤××	١	٠,٥٥××	١١	٠,٥٦××	١	٠,٤٨×	٨	٠,٦٢××
٢	٠,٦٥××	٩	٠,٦٠××	٢	٠,٧٣××	١٢	٠,٤٤×	٢	٠,٧٦××	٩	٠,٦٠××
٣	٠,٥٣××	١٠	٠,٤٩×	٣	٠,٥٢××	١٣	٠,٧٠××	٣	٠,٦٥××	١٠	٠,٥٣××
٤	٠,٥١××	١١	٠,٦٨××	٤	٠,٧١××	١٤	٠,٦٧×	٤	٠,٥٥××		
٥	٠,٥٧××	١٢	٠,٧١××	٥	٠,٧٣××			٥	٠,٤٣×		
٦	٠,٦٥××	١٣	٠,٦٢××	٦	٠,٦١××			٦	٠,٥٣××		
٧	٠,٦٢××	١٤	٠,٤٩×	٧	٠,٦٥××			٧	٠,٥٠××		

××دالة عند مستوى 0,01 ×دالة عند مستوى0,05

يتضح من الجدولين السابقين أن قيم معامل بيرسون دالة إحصائياً عند مستوى 0,01 و0,05 وهذا يدل على تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الصدق الداخلي.

ثبات الأداة: استخدم الباحث معامل «الفاكرونباخ» لقياس ثبات الأداة والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم(6 - ج)

يوضح قيمة معامل الفاكرونباخ لثبات أداة الدراسة

	المحاور الفرعية	معامل ألفا
المحور الأول: تحديد التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.	التحولات المرتبطة بالتدريس	.٩٠
	التحولات المرتبطة بالبحث العلمي	.٩٣
	التحولات المرتبطة بخدمة المجتمع	.٩٠
	متوسط القيمة الكلية للمحاور الفرعية	.٩١
المحور الثاني: تحديد الجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق هذه التحولات.	الجوانب المرتبطة بالتدريس	.٨٥
	الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي	.٨٤
	الجوانب المرتبطة بخدمة المجتمع	.٨٠
	متوسط القيمة الكلية للمحاور الفرعية	.٨٣
	متوسط قيمة معامل ألفا لجميع المحاور	.٨٧

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة تراوحت مابين 0,93 و0,80، وهي قيم تدل على درجة عالية من الثبات ،كما بلغ متوسط قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع المحاور 0,87، وهي درجة تدل على ثبات الأداة بنسبة عالية.

5 - الأساليب الإحصائية:

- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية (متوسط الوزن النسبي) والرتب لتحديد استجابات أفراد عينة الدراسة.
- معامل الثبات(الفاكرونباخ) لتحديد درجة ثبات أداة الدراسة.

- معامل الارتباط(بيرسون) للتعرف على الاتساق الداخلي للأداة.
- اختبار(T.Test) (ت) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف الجامعة.
- اختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA) اختبار(ف) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف التخصص.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول:

(ما التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة؟)

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث بتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة مستخدماً التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والرتب كمايلي:

أ - التحولات المرتبطة بوظيفة التدريس:

يوضح الجدول رقم (7) استجابة أفراد عينة الدراسة تجاه التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة التدريس

جدول رقم (7)

استجابة أفرد عينة الدراسة تجاه التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة التدريس

م	العبارة		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	تفسير قيمة المتوسط	ر
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
١	التحول إلى استراتيجيات جديدة للتعليم تقوم على منظور التعلم مدى الحياة	ك	٣٣٠	٦	–	–	–	٤,٩٨	كبيرة جداً	١
		٪	٩٨,٢	١,٨	–	–	–			
٣	التحول إلى أساليب تقويم للطلاب تعتمد على التنوع والشمولية والمرونة والموضوعية	ك	٣٢٢	٦	٤	٤	–	٤,٩٢	كبيرة جداً	٢
		٪	٩٥,٨	١,٨	١,٢	١,٢	–			
٢	التوسع في التخصصات الدقيقة في مجال الحاسب الآلي، وتكنولوجيا المعلومات،وتكنولوجيا الشبكات والاتصالات،هندسة البرمجيات ،نظام الذكاء الصناعي،نظم إدارة المعرفة،التكنولوجيا الحيوية ...	ك	٣١١	١٢	٧	٦	–	٤,٨٦	كبيرة جداً	٣
		٪	٩٢,٦	٣,٦	٢,١	١,٧٧	–			
٧	أن يتحول الطلاب إلى مستخدمين بارعين للتقنية والمعلومات قادرين على تناول وتحليل البيانات والخروج باستنتاجات ذكية	ك	٢٦٨	٥٨	٤	٥	١	٤,٧٥	كبيرة جداً	٤
		٪	٧٩,٨	١٧,٣	١,٢	١,٥	٠,٣			
٤	مراعاة حاجات التعليم والتدريب المتغيرة للطلاب المرتبطة باقتصاد المعرفة	ك	٢٧٢	٣١	١٧	١٠	٦	٤,٦٥	كبيرة جداً	٥
		٪	٨١	٩,٢	٥	٢,٩٨	١,٨			
٥	اعتبار مهارات الإنسان رأس مال يمكن استثماره، حيث لا يكون الهدف الحصول على كمية معرفة معينة، ولكن أن يكون الهدف ابتكاراً أو حلاً للمشكلات.	ك	٢٦٨	٣٣	٢٣	٧	٥	٤,٦٤	كبيرة جداً	٦
		٪	٧٩,٨	٩,٨	٦,٨	٢,١	١,٥			
٨	التركيز على الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات التربية الإسلامية و الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.	ك	٢١٢	٩٨	١٩	٤	٣	٤,٥٢	كبيرة جداً	٧
		٪	٦٣,١	٢٩,٢	٥,٧	١,٢	٠,٩			
٦	تطوير المقررات التعليمية بما يتماشى مع مفاهيم التعلم الذاتي، والتعليم المستمر	ك	١٩٠	١٠٥	٢٢	٧	١٢	٤,٣٥	كبيرة جداً	٨
		٪	٥٦,٥	٣١,٥	٦,٦	٢,١	٣,٦			
٩	الأخذ بمنهج إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية وتبني نظام تقديم برامج تعليمية مشتركة مع الجامعات المتميزة بالخارج من أجل منح درجات علمية مشتركة، وخاصة في التخصصات النادرة	ك	١٧٦	٧٧	٥٨	١٦	٩	٤,١٨	كبيرة	٩

يتضح من الجدول السابق موافقة عينة الدراسة على التحولات الأكاديمية المطلوبة في وظيفة التدريس في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ،حيث تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للعبارات – عدا العبارة رقم 9 – مابين 4,98 و4,52 وكلها درجات تدل على الموافقة بدرجة كبيرة جداً، أمّا العبارة رقم 9 فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها 4,18 وهي درجة تدل على الموافقة بدرجة كبيرة، وعلى هذا يمكن القول إن التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة تتمثّل بما يلي:

- التحول إلى استراتيجيات جديدة للتعليم تقوم على منظور التعلم مدى الحياة
- تبني أساليب تقويم للطلاب تعتمد على التنوع والشمولية والمرونة والموضوعية
- التوسع في التخصصات الدقيقة في مجال الحاسب الآلي، وتكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الشبكات والاتصالات، هندسة البرمجيات ،نظام الذكاء الصناعي،نظم إدارة المعرفة، التكنولوجيا الحيوية ...
- أن يتحول الطلاب إلى مستخدمين بارعين للتقنية والمعلومات قادرين على تناول وتحليل البيانات والخروج باستنتاجات ذكية
- مراعاة حاجات التعليم والتدريب المتغيرة للطلاب المرتبطة باقتصاد المعرفة
- اعتبار مهارات الإنسان رأس مال يمكن استثماره، حيث لا يكون الهدف الحصول على كمية معرفة معينة، ولكن أن يكون الهدف ابتكاراً أو حلاً للمشكلات
- التركيز على الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات التربية الإسلامية و الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.
- تطوير المقررات التعليمية بما يتماشى مع مفاهيم التعلم الذاتي،والتعليم المستمر.

ويمكن تفسير ذلك أن هذا الاقتصاد يعتمد على بناء المهارات أكثر من اعتماده على نقل المعلومات ، وذلك لما يتسم به هذا العصر من ثورة معرفية تتميز بثلاث خصائص رئيسة (الخليفة،1429 :40) وهي :«اللاتنبؤية» أي أن العلماء لا يستطيعون التنبؤ بنوع الثورة التي يمكن أن ينجزوها بأنفسهم، و «التدرجية» بمعنى أن الثورة في العلم لا تحدث فجأة دون مقدمات أو إرهاصات أو أزمات تؤدي إليها، أما الخاصية الثالثة في الثورة المعرفية تتمثل في «طابعها الجمعي»

بمعنى أن الذي يقوم بالثورة في العلم ليس هو العالم الفرد بل مجموعة من العلماء ينجزون هذه الثورة عبر المراحل العلمية التي يمر بها العلم. كما توصف جملة الأوضاع المعاصرة للعلم وأساليبه بالتعقيد، وهذا يتطلب أن تركز المؤسسات التربوية على بناء المهارات أكثر من إكساب المعرفة،بحيث يستطيع الطالب الوصول للمعرفة بذاته، من خلال مهارة التعلم الذاتي،و قدرته على استخدام تقنية المعلومات وتناول وتحليل البيانات والخروج باستنتاجات ذكية من خلال امتلاكه لمهارة التفكير الناقد الذي يساعده على الحفاظ على الهوية الثقافية (شحاته، 2004م:93).

وقد تبلور العديد من التيارات الفكرية التربوية التي تؤكد على أهمية التعلم مدى الحياة الذي يعد المدخل المناسب للقرن الحادي والعشرين. فكثرة متغيرات العصر تتطلب من الفرد ضرورة المواءمة المستمرة، وهذه بدورها تؤكد على حاجة الفرد للعودة للتعليم والتعلم من أجل هذه المواءمة، ومن أجل إمكانية تعامله مع الأوضاع التي تستجد في حياته الشخصية والعملية -The Melbourne confer ence،1998)) وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراستا عيدروس (2007م)،و الزهراني والمعايطة (1430هـ) حيث أكدتا على ضرورة: أن يركز التعليم على إكساب الطلاب بعض المهارات اللازمة للاقتصاد القائم على المعرفة مثل مهارة التعلم الذاتي والبحث العلمي،وطرق التفكير المستندة على الإبداع والتطوير.

ب - التحولات المرتبطة بوظيفة البحث العلمي:

الدراسة تجاه التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة البحث العلمي:

يوضح الجدول رقم(8) استجابة أفرد عينة

جدول رقم(8)

استجابة أفرد عينة الدراسة تجاه التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة البحث العلمي

م	العبارة		درجة الموافقة					قيمة المتوسط الحسابي	تفسير قيمة المتوسط	ر
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
٣	اعتبار البحث العلمي من المهارات الأساسية التي يجب أن يكتسبها جميع الطلاب	ك	٣١٨	١١	٧	–	–	٤,٩٢	كبيرة جداً	١
		٪	٩٤,٦	٣,٣	٢,١	–	–			
٥	التحول إلى الشراكة المجتمعية لتمويل البحوث وتطبيق نتائجها	ك	٣١٢	١٠	١٣	١	–	٤,٨٨	كبيرة جداً	٢
		٪	٩٢,٩	٣	٣,٩	٠,٣	–			
٤	توجيه الأنشطة البحثية لحل مشكلات المجتمع مع عدم إغفال البحوث العلمية الأساسية لإثراء الفكر الإنساني	ك	٢٩٧	١٩	٩	٨	٣	٤,٧٨	كبيرة جداً	٣
		٪	٨٨,٤	٥,٧	٢,٧	٢,٤	٠,٩			
١	التوازن بين البحث العلمي وباقي وظائف الجامعة وخاصة التدريس	ك	٢٩١	٨	٢٧	٣	٧	٤,٧١	كبيرة جداً	٤
		٪	٨٦,٦	٢,٣	٨	٠,٩	٢,١			
٨	العمل على تنمية جيل من الباحثين المميزين، وتدريبهم على إجراء البحوث الأصيلة ذات المستوى الرفيع من خلال إشراك طلاب الدراسات العليا والمعيدين والمحاضرين ومساعدي الباحثين في تنفيذ البحوث العلمية	ك	٢٧٢	٣٨	١٤	٨	٤	٤,٦٨	كبيرة جداً	٥
		٪	٨٠,٢	١١,٣	٤,٢	٢,٤	١,٢			
٦	التوسع في البحوث الجماعية(فرق البحث)	ك	٢٥٧	٣٢	١٨	١٣	١٦	٤,٤٩	كبيرة جداً	٦
		٪	٧٦,٥	٩,٥	٥,٤	٣,٩	٤,٧٦			
٩	وضع تشريعات للتنسيق والتكامل لخدمة إستراتيجية البحث العلمي بين «شركات» تقنيات المعلومات والجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الحكومية في مجالات البحوث والتنميةوالإنتاجية، وفقاً للخطط التنموية	ك	١٩٣	١١٢	١٨	١٢	١	٤,٤	كبيرة جداً	٧
		٪	٥٧,٤	٣٣,٣	٥,٤	٣,٦	٠,٣			
٧	التعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية داخل المملكة وخارجها عن طريق إجراء البحوث وتبادل المعارف والخبرات.	ك	١٩٧	١١٢	٧	٧	١٣	٤,٤	كبيرة جداً	٨
		٪	٥٨,٦	٣٣,٣	٢,١	٢,١	٣,٩			
٢	وضع برامج محفزة للبحث العلمي	ك	١٨٠	١١٥	٣٣	٦	٢	٤,٣٨	كبيرة جداً	٩
		٪	٥٣,٦	٣٤,٢	٩,٨	١,٨	٠,٦			

يتضح من الجدول السابق موافقة عينة الدراسة على التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة المرتبطة بوظيفة البحث العلمي، حيث تراوحت

قيمة المتوسطات الحسابية للعبارات مابين 4 ,92 و 4 ,38 وكلها درجات تدل على الموافقة بدرجة كبيرة جداً، وعلى هذا يمكن القول إن التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة المرتبطة بوظيفة البحث العلمي ما يلي:

- اعتبار البحث العلمي من المهارات الأساسية التي يجب أن يكتسبها جميع الطلاب.
- التحول إلى الشراكة المجتمعية لتمويل البحوث وتطبيق نتائجها.
- توجيه الأنشطة البحثية لحل مشكلات المجتمع مع عدم إغفال البحوث العلمية الأساسية لإثراء الفكر الإنساني.
- التوازن بين البحث العلمي وباقي وظائف الجامعة وخاصة التدريس.
- العمل على تنمية جيل من الباحثين المميزين، وتدريبهم على إجراء البحوث الأصيلة ذات المستوى الرفيع من خلال إشراك طلاب الدراسات العليا والمعيدين والمحاضرين ومساعدي الباحثين في تنفيذ البحوث العلمية.
- التوسع في البحوث الجماعية(فرق البحث).
- وضع تشريعات للتنسيق والتكامل لخدمة إستراتيجية البحث العلمي بين «شركات» تقنيات المعلومات والجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الحكومية في مجالات البحوث والتنميةوالإنتاجية، وفقاً للخطط التنموية.
- التعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية والبحثية داخل المملكة وخارجها عن طريق إجراء البحوث وتبادل المعارف والخبرات.
- وضع برامج محفزة للبحث العلمي.

وهذا يؤكد الدور المحوري للبحث العلمي في اقتصاد المعرفة، فعن طريق البحث العلمي تنتج المعرفة التي تعد المادة الخام لاقتصاد المعرفة، وعن طريق البحث العلمي تستثمر المعرفة إمّا حلاً لمشكلات مجتمعية أو تطويراً لبعض المجالات المجتمعية،كما أن البحث العلمي بحاجة إلى مصادر تمويل متنوعة فالجامعة وحدها بمخصصاتها المالية قد تعجز عن توفير التمويل المناسب للبحث العلمي مما يجعل الشراكة المجتمعية للتمويل خياراً مناسباً، كما أن التوازن بين البحث العلمي وباقي الوظائف الأخرى للجامعة من متطلبات التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة للاعتبارات السابقة،وكذلك التوسع في البحوث التي يقوم بها مجموعة من الباحثين (فرق البحث) يعد واحداً من متطلبات التحول نحو هذا الاقتصاد حيث إن الثورات العلمية لا تحصل غالباً إلا عن طريق البحوث الجماعية (الخليفة،1429هـ)، وتتفق هذه النتائج مع دراسة لارو (Larue1999) ودراسة عيدروس (2007م) اللتين أكدتا على ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي لمواجهة تحديات الاقتصاد القائم على المعرفة ،من خلال زيادة الإنفاق على البحث العلمي وتوفير بيئة محفزة للإنتاج العلمي،والتعاون مع المؤسسات المجتمعية في ذلك،كما تتفق بعض هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة- دارسة ميتشيو ناغي(Michio Nagai،1995) التي أكدت على ضرورة التوازن بين وظائف الجامعة.

ج-التحولات المرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع:

يوضح الجدول رقم(9) استجابة أفرد عينة الدراسة تجاه التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع.

جدول رقم(9)

استجابة أفرد عينة الدراسة تجاه التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع

م	العبارة		درجة الموافقة					قيمة المتوسط الحسابي	تفسير قيمة المتوسط	ر
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
٧	زيادة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي والحاجات الحالية والمستقبلية للتنمية المجتمعية	ك	٣٢٣	٩	٤	–	–	٤,٩٥	كبيرة جداً	١
		٪	٩٦,١	٢,٦٨	١,٢	–	–			
٣	يجب أن تتسم علاقة الجامعة بالمجتمع بالمرونة بحيث تكون قادرة على التكيف مع متطلبات المجتمع المتغيرة	ك	٢٩١	١٦	١٩	٨	٢	٤,٧٤	كبيرة جداً	٢
		٪	٨٦,٦	٤,٨	٥,٧	٢,٣٨	٠,٦			
٢	التفاعل بين المجتمع الأكاديمي والمجتمع الصناعي والعمل على سد الفجوة بين الجامعة وقطاع الصناعة	ك	٢٨٧	١٤	٢٢	١٣	–	٤,٧١	كبيرة جداً	٣
		٪	٨٥,٤	٤,٢	٦,٥	٣,٩	–			
١	تحويل الجامعات إلى حاضنات لمشروعات صناعة المعرفة الصغيرة والمتوسطة،مثل:صناعةالبرامجيات،وخدمات تكنولوجيا المعلومات	ك	٢٤٨	٤٩	٣٦	٣	–	٤,٦١	كبيرة جداً	٤
		٪	٧٣,٨	١٤,٦	١٠,٧	٠,٩	–			
٦	العمل على تغيير أنماط سلوك الناس بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات بيئة اقتصاد المعرفة الجديدة لتقبل فكرة الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني	ك	٢٢٢	٧٧	٢٣	٩	٥	٤,٤٩	كبيرة جداً	٥
		٪	٦٦	٢٣	٦,٨	٢,٧	١,٤٩			
٨	إشراك القطاع الخاص في إعداد الخطط والسياسات للتعليم الجامعي، وبشكل يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل الحاضر والمستقبلي من خلال حصر الكفاءات والمهارات المطلوبة في الخريجين ومحاولة تضمينها في برامج ومناهج الكليات والجامعات	ك	٩٤	٢١٧	٢٤	١	–	٤,٢٠	كبيرة جداً	٦
		٪	٢٨	٦٤,٦	٧,١	٠,٩	–			
٥	مراعاة القيم الإنسانية،والنظم والأعراف المحلية فيما تقدمة الجامعة منخدمات للمجتمع	ك	٧٣	١٠٤	١١٨	٣٧	٤	٣,٦١	كبيرة	٧
		٪	٢١,٧	٣١	٣٥	١١	١,٢			
٤	التحول إلى الجامعات المتخصصة كونها أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية	ك	٥١	٤٢	١٠٤	١٢١	١٨	٢,٩٦	متوسطة	٨
		٪	١٥,٢	١٢,٥	٣١	٣٦	٥,٤			

يتضح من الجدول السابق موافقة عينة الدراسة بدرجة كبيرة على العبارات رقم : 8،6،1،2،3،7 حيث تراوحت قيمة المتوسط مابين 4,95 و 4,20 وكلها درجات تدل على الموافقة بدرجة كبيرة،كما يتضح من الجدول موافقة عينة الدراسة بدرجة كبيرة على العبارة رقم 5 حيث بلغت قيمة المتوسط 3,61، وهذا قد يعود إلى أن واقع خدمة المجتمع الذي تقوم به الجامعات يراعي القيم الإنسانية والنظم والأعراف المحلية،وبناءً على هذا الواقع لم ير أفراد عينة الدراسة ضرورة التأكيد عليه بدرجة كبيرة جداً،كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم 4 : 2,96 وهي درجة تدل على موافقة عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة، أي أن عينة الدراسة يرون بأن التحول للجامعات المتخصصة ليس من الأمور الضرورية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، وهذا قد يعود إلى أن هذا الاقتصاد وإن كان يعتمد على

تخصصات دقيقة إلاّ إنه يتطلب أيضاً قدراً معيناً من الشمولية والإلمام ببعض التخصصات الأخرى كاللغة العربية والتربية الإسلامية التي تساعد على حفظ الهوية الثقافية و الوطنية ،ومما يؤكد ذلك تقرير المجلس الأمريكي للتعليم (ACE) الذي أشار إلى أنه ينبغي تطوير مؤسسات التعليم العالي ، لتشارك بفاعلية في تنمية المجتمعات المحلية من خلال عدد من الأمور منها: البعد في تعليم الطلاب عن التركيز على التخصص الضيق، تنمية إحساس الطلاب بالانتماء والالتزام (Thomas،1993) .كما أن الاقتصاد القائم على المعرفة يقوم على حسن الإدارة ومهارة الاتصال والتفاعل مع المجتمع واحترام قيمة العمل .... وهذا ما يجعل الجامعات الشاملة أكثر ملاءمة له،وعلى هذا يمكن القول إن التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة المرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع ما يلي:

- زيادة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي والحاجات الحالية والمستقبلية للتنمية المجتمعية.
- يجب أن تتسم علاقة الجامعة بالمجتمع بالمرونة بحيث تكون قادرة على التكيف مع متطلبات المجتمع المتغيرة .
- التفاعل بين المجتمع الأكاديمي والمجتمع الصناعي والعمل على سد الفجوة بين الجامعة وقطاع الصناعة.
- تحويل الجامعات إلى حاضنات لمشروعات صناعة المعرفة الصغيرة والمتوسطة، مثل:صناعةالبرامجيات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على تغيير أنماط سلوك الناس بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات البيئة الاقتصادية الجديدة لتقبل فكرة الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني.
- إشراك القطاع الخاص في إعداد الخطط والسياسات للتعليم الجامعي، وبشكل يسهم في تحديد احتياجات سوق العمل الحاضر والمستقبلي من خلال حصر الكفاءات والمهارات المطلوبة في الخريجين ومحاولة تضمينها في برامج ومناهج الكليات والجامعات.

إن من أهم أهداف التعليم الاقتصادية وخاصة في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة: زيادة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي والحاجات الحالية والمستقبلية للتنمية المجتمعية،وهذا يتطلب الانفتاح على المجتمع بشكل عام، وقطاع الصناعة بشكل خاص بحيث تتحول الجامعات إلى حاضنات لمشروعات صناعة المعرفة، مع مراعاة ما يتطلبه ذلك من تغيير أنماط سلوك الناس بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات بيئة اقتصاد المعرفة، وذلك للتخفيف من مقاومة التغيير المتوقعة من المجتمع، وقد أكدت توصيات مؤتمر جامعة ميسوريMissouri University) 1993م) على دور الشراكة بين قطاع الصناعة ومؤسسات التعليم العالي في عمليات التنمية، كما أشارت إلى أنه من ضمن أولويات العمل لتطوير برامج التعليم العالي ، ضرورة وجود علاقات فعالة بين مؤسساته والمؤسسات الصناعية في ظل اقتصاد المعرفة.وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة عيدروس (2007م) التي أكدت على الحاجة في ضوء التحوّلات الحديثة إلى إحداث تغيير ثقافي على مستوى المؤسسات التربوية، وضرورة ربط التعليم بسوق العمل.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني:

(ما الجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق التحولات المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ؟)

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث بتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة مستخدماً التكرارات والنسب المئويةكما يلي:

أ-الجوانب المرتبطة بالتدريس:

يوضح الجدول رقم(10) استجابة أفراد عينة الدراسة تجاه الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة التدريس.

جدول رقم(10)

استجابة أفرد عينة الدراسة تجاه الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة التدريس

م	العبارة		درجة الموافقة					قيمة المتوسط الحسابي	تفسير قيمة المتوسط	ر
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
٩	أن تكون القاعات الدراسية مجهزة بالتقنيات الحديثة اللازمة لعملية التدريس	ك	٣١٣	٢٣	–	–	–	٤,٩٣	كبيرة جداً	١
		٪	٩٣,٢	٦,٨	–	–	–			
١٠	أن تكون مفردات المقررات حديثة وتراجع بشكل دوري	ك	٣١١	٢١	٤	–	–	٤,٩١	كبيرة جداً	٢
		٪	٩٢,٦	٦,٢٥	١,٢	–	–			
١٤	أن يعمل المقرر الدراسي على بناء مهارات أساسية لدى الطلاب مثل:مهارة البحث،التعلم الذاتي....	ك	٣٠١	٣٤	١	–	–	٤,٩	كبيرة جداً	٣
		٪	٨٩,٦	١٠,١	٠,٣	–	–			
١٢	أن ينوع أعضاء هيئة التدريس في طرائق التدريس	ك	٢٩٧	٣٦	٣	–	–	٤,٨٨	كبيرة جداً	٤
		٪	٨٨,٤	١٠,٧	٠,٩	–	–			
٢	أن يتوافر العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس في كافة التخصصات	ك	٢٩٧	٣١	٨	–	–	٤,٨٦	كبيرة جداً	٥
		٪	٨٨,٤	٩,٢	٢,٤	–	–			
١٣	أن يركز المقرر الدراسي على العمليات العقلية العليا	ك	٢٨٦	٤٣	٦	١	–	٤,٨٣	كبيرة جداً	٦
		٪	٨٥	١٢,٨	١,٨	٠,٣	–			
١	أن تكون نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس(١-١٤) في التخصصات العملية والعلمية،و(١-٢٠)في التخصصات الإنسانية	ك	٢٨٨	٣٨	١٠	–	–	٤,٨٢	كبيرة جداً	٧
		٪	٨٥,٧	١١,٣	٣	–	–			
٧	أن يشارك الطلاب في صناعة القرارات التي تمسهم بشكل مباشر مثل الجداول الدراسية وجداول الاختبارات...	ك	٢٦٠	٦٥	٩	٢	–	٤,٧٤	كبيرة جداً	٨
		٪	٧٧,٤	١٩,٣	٢,٧	٠,٦	–			
٨	أن يتوافر للطلاب إرشاد أكاديمي فاعل	ك	٢٤٣	٦٧	٢٣	٣	–	٤,٦٤	كبيرة جداً	٩
		٪	٧٢,٣	١٩,٩	٦,٨	٠,٩	–			
٦	وضع حوافز معنوية لعضو هيئة التدريس المتميز	ك	٢٢١	١٠١	١٣	١	–	٤,٦٠	كبيرة جداً	١٠
		٪	٦٥,٨	٣٠,١	٣,٩	٠,٣	–			
٥	وجود حوافز مادية لعضو هيئة التدريس المتميز	ك	٢١٧	١٠٠	١٧	٢	–	٤,٦٠	كبيرة جداً	١٠
		٪	٦٤,٦	٢٩,٨	٥,١	٠,٦	–			
١١	أن تتوافر المراجع المناسبة للمقررات بمكتبة الجامعة	ك	٢١١	١١٢	١٣	–	–	٤,٥٩	كبيرة جداً	١١
		٪	٦٢,٨	٣٣,٣	٣,٩	–	–			
٤	أن يتوافر نظام تقويم لأداء أعضاء هيئة التدريس شفاف ودقيق	ك	٩٢	٢٠١	١٣	١٢	١٨	٤,٠٠	كبيرة	١٢
		٪	٢٧,٤	٥٩,٨	٣,٩	٣,٦	٥,٤			
٣	أن يكون لدى الجامعة سياسة واضحة لبناء قدرات أعضاء هيئة التدريس	ك	١١٢	١١٧	٩١	١٦	–	٣,٩٧	كبيرة	١٣
		٪	٣٣,٣	٣٤,٨	٢٧,١	٤,٨	–			

يتضح من الجدول السابق موافقة عينة الدراسة على الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في وظيفة التدريس في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للعبارات : 14،12،2،13،1،7،8،6،5،11 ،9،10 مابين 4 ,93 و 4 ,59 وهي درجات تدل على الموافقة بدرجة كبيرة جداً، أمّا العبارتان رقم: 4،3 فقد بلغ قيمة المتوسط الحسابي لهما: 0 ,4و3 ,97 وهي درجات تدل على الموافقة بدرجة كبيرة، ويفسر الباحث حصول هاتين العبارتين على هذه القيم بوعي أعضاء هيئة التدريس وقدرتهما على التقويم الذاتي لأدائهم، وبالتالي تحديد احتياجاتهم المهنية والأكاديمية ومحاولة تنميتها ذاتياً،م ما جعل هاتين العبارتين تحظى على قيم متوسطات أقل من قيم باقي العبارات،وعلى هذا يمكن القول إن الجوانب المرتبطة بوظيفة التدريس الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ما يلي:

- أن تكون القاعات الدراسية مجهزة بالتقنيات الحديثة اللازمة لعملية التدريس.
- أن تكون مفردات المقررات حديثة وتراجع بشكل دوري.
- أن يعمل المقرر الدراسي على بناء مهارات أساسية لدى الطلاب مثل:مهارةالبحث،التعلم الذاتي....
- أن ينوع أعضاء هيئة التدريس في طرائق التدريس
- أن يتوافر العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس في كافة التخصصات.
- أن يركز المقرر الدراسي على العمليات العقلية العليا
- أن تكون نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس: 1 إلى 14 في التخصصات العملية والعلمية،و 1 إلى 20 في التخصصات الإنسانية.
- أن يشارك الطلاب في صناعة القرارات التي تمسهم بشكل مباشر مثل الجداول الدراسية وجداول الاختبارات...
- أن يتوافر للطلاب إرشاد أكاديمي فاعل.
- وضع حوافز معنوية لعضو هيئة التدريس المتميز
- وجود حوافز مادية لعضو هيئة التدريس المتميز
- أن تتوافر المراجع المناسبة للمقررات بمكتبة الجامعة.

إن التحول إلى استراتيجيات جديدة للتعليم، والتوسع في التخصصات الدقيقة التي يحتاجها الاقتصاد القائم على المعرفة،وتطوير المقررات،وتحول الطلاب إلى مستخدمين بارعين للتقنية والمعلومات.... كل ذلك يتطلب ملاءمة القاعات الدراسية من الناحية التقنية،ومقرّرات تعمل على بناء المهارات الأساسية لدى الطلاّب مثل مهارة البحث العلمي والتعلم الذاتي،كما يتطلب قيام أعضاء هيئة التدريس بالتنوع في طرائق التدريس، و أن تكون نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس مناسبة،وأن يتوافر للطلاب إرشاد أكاديمي فاعل،وتحفيز أعضاء هيئة التدريس للقيام بأدوارهم بشكل يناسب متطلباتالاقتصاد القائم على المعرفة.

وبناءً على ذلك بدأت العديد من دول العالم بالبحث عن أساليب غير تقليدية في التعليم الجامعي، تسعى إلى: تجاوز حالات فشله بنمطه التقليدي ، ذلك الفشل الذي يرجع إلى تركيز هذا النّمط التقليدي في تدريسه على الموضوعات Themes والظواهر Phenomenon، أكثر من تركيزه على تعليم كيفية التعامل مع القضايا Issues ، تلك القضايا التي يتفاعل معهاالإنسان يوميا (Levin، 1999) .وتتفق هذه النتائج مع دراسة يونس (Yu-nus2001) ودراسة وينجارد (Wingard2000) ودراسةلارو (Larue1999) حيث أكدت تلك الدراسات على: أن الجوانب الملائمة للاقتصاد القائم على المعرفة المرتبطة بالتدريس تتمثل في الانتقال من التعليم الذي يعتمدعلى الحفظ والتلقين إلى التعليم الذي ينمّي الإبداع والابتكار ، ويوظف التقنية ، ويركز على تنميةمهارات أساسية مثل مهارة التعلّم الذاتي، والتفكير الناقد ،ومهارة البحث العلمي.

ب-الجوانب المرتبطة بالبحث العلمي:

يوضح الجدول رقم(11) استجابة أفراد عينة الدراسة تجاه الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة البحث العلمي:

جدول رقم(11)

استجابة أفرد عينة الدراسة تجاه الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة البحث العلمي

م	العبـــارة		درجة الموافقة					قيمة المتوسط الحسابي	تفسير قيمة المتوسط	ر
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
٧	أن يتوافر عدد من المساعدين لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي عند الحاجة	ك	٣٠٥	٣١	–	–	–	٤,٩١	كبيرة جداً	١
		٪	٩٠,٨	٩,٢	–	–	–			
١	أن يخصص ميزانية مناسبة للبحث العلمي	ك	٣١٢	١٣	١١	–	–	٤,٩	كبيرة جداً	٢
		٪	٩٢,٣	٣,٩	٣,٣	–	–			
١١	أن تكون هناك شراكة مجتمعية لتطبيق نتائج البحوث العلمية	ك	٣١٢	١٣	١١	–	–	٤,٩٠	كبيرة جداً	٢
		٪	٩٢,٩	٣,٩	٣,٣	–	–			
٨	أن تتوافر المراجع الحديثة المتنوعة التي تساعد أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية	ك	٣١٢	١١	١٣	–	–	٤,٨٩	كبيرة جداً	٣
		٪	٩٢,٩	٣,٣	٣,٩	–	–			
١٢	أن توفر الجامعة وقتاً مناسباً لعضو هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي	ك	٢٩٧	٢٥	١٤	–	–	٤,٨٤	كبيرة جداً	٤
		٪	٨٨,٤	٧,٤	٤,٢	–	–			
٣	أن تؤدي البحوث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس إلى نتائج يمكن الاستفادة منها وتطبيقها وليس لغرض الترقية فقط	ك	٢٨٥	٢٥	٢٦	–	–	٤,٧٧	كبيرة جداً	٥
		٪	٨٤,٨	٧,٤	٧,٧	–	–			
١٣	أن يتوافر في الجامعة مراكز فاعلة للبحث العلمي	ك	٢٣٣	٩٦	٧	–	–	٤,٦٧	كبيرة جداً	٦
		٪	٦٩,٣	٢٨,٦	٢,١	–	–			
١٤	أن يسهم البحث العلمي في انتاج معارف يمكن استثمارها اقتصادياً	ك	٢٤٢	٧٦	٨	١٠	–	٤,٦٤	كبيرة جداً	٧
		٪	٧٢	٢٢,٦	٢,٤	٣	–			
٩	أن تكون هناك شراكة مجتمعية لتمويل البحوث العلمية	ك	٢١٨	٩٧	١١	٨	٢	٤,٥٥	كبيرة جداً	٨
		٪	٦٤,٩	٢٨,٩	٣,٣	٢,٤	٠,٦			
١٠	أن تكون هناك شراكة مجتمعية لتحديد مجالات البحوث العلمية	ك	٢١٥	٩٩	١٤	٦	٢	٤,٥	كبيرة جداً	٩
		٪	٦٤	٢٩,٥	٤,٢	١,٨	٠,٦			
٤	أن تشجع الجامعات على البحوث التي يقوم بها فرق بحثية	ك	١٩٨	٩٩	٣٠	٩	–	٤,٤٥	كبيرة جداً	١٠
		٪	٥٨,٩	٢٩,٥	٨,٩	٢,٧	–			
٢	أن تتوافر في الجامعات أنظمة واضحة ومحفزة للبحث العلمي	ك	١٣٨	١٥٦	٣٩	٣	–	٤,٢٨	كبيرة جداً	١١
		٪	٤١,١	٤٦,٤	١١,٦	٠,٩	–			
٥	أن تكون عدد البحوث التي يقوم بها أعضاء التدريس مناسبة (بحث على الأقل في العام الدراسي)	ك	٩٨	٩٧	١٢٩	٥	٧	٣,٨٢	كبيرة	١٢
		٪	٢٩,٢	٢٨,٩	٣٨,٤	١,٥	٢,١			
٦	أن يشترك الطلاب مع أعضاء هيئة التدريس في إجراء بعض البحوث العلمية	ك	٥٢	٩٨	١٠١	٤٩	٣٦	٣,٢٤	متوسطة	١٣
		٪	١٥,٥	٢٩,٢	٣٠,١	١٤,٦	١٠,٧			

يتضح من الجدول السابق موافقة عينة الدراسة على الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في وظيفة البحث العلمي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، حيث تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية 4,91 و 4,28 للعبارات: 7،1،11،8،12،3،13،14،9،10،4،2 وهي درجات تدل على الموافقة بدرجة كبيرة جداً ،كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم 5: 3,82 وهي درجة تدل على الموافقة بدرجة كبيرة ويفسر الباحث ذلك بأنه إذا وجدت البيئة المحفزة للبحث فإن تحديد عدد البحوث التي يقوم بها عضو هيئة التدريس ليس بذات أهمية كبيرة جدّاً ،كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم 6: (3,24)وهي درجة تدل على الموافقة بدرجة متوسطة ويمكن تفسير ذلك بعدم تعود أعضاء هيئة التدريس على إشراك طلاّبهم بالبحوث التي ينجزونها ،كما أن بعض أعضاء هيئة التدريس قد يرون بأن ذلك قد يستقطع وقتاً كبيراً وهذا قد يؤثر على تحصيلهم الدراسي. وعلى هذا يمكن القول إن الجوانب المرتبطة بوظيفة البحث العلمي الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ما يلي:

- أن يتوافر عدد من المساعدين لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي عند الحاجة.
- أن يخصص ميزانية مناسبة للبحث العلمي.
- أن تكون هناك شراكة مجتمعية لتطبيق نتائج البحوث العلمية.
- أن تتوافر المراجع الحديثة المتنوعة التي تساعد أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية.
- أن توفر الجامعة وقتاً مناسباً لعضو هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي.
- أن تؤدي البحوث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس إلى نتائج يمكن الاستفادة منها وتطبيقها وليس لغرض الترقية فقط.
- أن يتوافر في الجامعة مراكز فاعلة للبحث العلمي.
- أن يسهم البحث العلمي في إنتاج معارف يمكن استثمارها اقتصادياً.
- أن تكون هناك شراكة مجتمعية لتحديد مجالات البحوث العلمية.
- أن تشجع الجامعات على البحوث التي يقوم بها فرق بحثية.
- أن تتوافر في الجامعات أنظمة واضحة ومحفزة للبحث العلمي.

إن التحولات الأكاديمية المطلوبة في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة تتطلب تهيئة بيئة بحثية مناسبة من خلال توفير الإمكانات المادية والبشرية،ووضع الحوافز المادية والمعنوية ومشاركة المجتمع في تمويل البحث العلمي وتحديد مجالاته وتطبيق نتائجه واستثمارها اقتصادياً. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسةتورينس1996،Thorens)) التي أكدت على أن متغيرات القرن الحادي والعشرين تفرض ضرورة إعادة النظر في بنية ونظم البحث العلمي بما يساعد الجامعة على قيادة تحالفات مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبما يخدم عصر هذا الاقتصاد. وهذا ما سعت إليه سياسات التعليم الجامعي في أمريكا وفي العديد من الدول الأوربية،كما تتفق مع ما توصل إليه دراسة القرني (1430هـ) ودراسة السورطي(2005م) من ضرورة اهتمام نظم التعليم بالبحث العلمي الذي يعد واحداً من أهم مكونات بيئةالاقتصاد القائم على المعرفة.

ج-الجوانب المرتبطة بخدمة المجتمع:

يوضح الجدول رقم(12) استجابة أفراد عينة الدراسة تجاه الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع:

جدول رقم(12)

استجابة أفراد عينة الدراسة تجاه الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي المرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع

م	العبارة		درجة الموافقة					قيمة المتوسط الحسابي	تفسير قيمة المتوسط	ر
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا			
١	أن يحقق التعليم الجامعي المواءمة بين مخرجاته وسوق العمل	ك	٣١٨	١٨	–	–	–	٤,٩٥	كبيرة جداً	١
		٪	٩٤,٦	٥,٤						
٢	أن توجد شراكة مجتمعية بين الجامعة وبعض القطاعات الإنتاجية لتطوير عملية الإنتاج	ك	٣٠١	٣٢	٣	–	–	٤,٨٩	كبيرة جداً	٢
		٪	٨٩,٦	٩,٥	٠,٩	–	–			
٣	أن يسهم التعليم الجامعي بعلاج مشكلات المجتمع التنموية	ك	٢٩٩	٣٥	٢	–	–	٤,٨٨	كبيرة جداً	٣
		٪	٨٩	١٠,٤	٠,٦	–	–			
٩	أن تكون هناك خطة واضحة لدى الجامعة لخدمة المجتمع	ك	٢٩٦	٢٤	١٦	–	–	٤,٨٣	كبيرة جداً	٤
		٪	٨٨,١	٧,١	٤,٨	–	–			
٤	أن يسهم التعليم الجامعي بالتدريب التحويلي على المستويين القطاع العام والخاص	ك	٢٩٢	٢٨	١٦	–	–	٤,٨٢	كبيرة جداً	٥
		٪	٨٦,٩	٨,٣	٤,٨	–	–			
٨	أن يعكس تنوع التخصصات في الجامعة حاجة المجتمع التنموية بشكل كبير	ك	٢٨٤	٣٧	١٥	–	–	٤,٨	كبيرة جداً	٦
		٪	٨٤,٥	١١	٤,٥	–	–			
٥	أن يوفر التعليم الجامعي دورات تدريبية للعاملين لتنمية مهاراتهم التي تحتاج إليها القطاعات التي يعملون بها	ك	٢٧١	٤٥	١٣	٧	–	٤,٧٣	كبيرة جداً	٧
		٪	٨٠,٧	١٣,٤	٣,٩	٢,١	–			
٦	أن يسهم التعليم الجامعي بتشخيص الواقع التنموي للمجتمع	ك	٢٥٦	٥٠	٢٨	٢	–	٤,٦٧	كبيرة جداً	٨
		٪	٧٦,٢	١٤,٩	٨,٣	٠,٦	–			
٧	أن يكون هناك تواصل بين المجتمع الأكاديمي وقطاع الأعمال	ك	٢٣١	٤٧	٥٠	٨	–	٤,٤٩	كبيرة جداً	٩
		٪	٦٨,٨	١٤	١٤,٩	٢,٤	–			
١٠	أن يراعى محور خدمة المجتمع في نصاب عضو هيئة التدريس	ك	١١٥	٦٣	١٠٢	٥٦	–	٣,٧١	كبيرة	١٠
		٪	٣٤,٢	١٨,٨	٣٠,٤	١٦,٦٧	–			

يتضح من الجدول السابق موافقةعينة الدراسة بدرجة كبيرة جداً على الجوانب الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة بوظيفة خدمة المجتمع في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة – عدا العبارة رقم :10 فقد حظيت بالموافقة بدرجة كبيرة وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لها: 3,71 ويفسر الباحث ذلك بأنه لا توجد مشكلة كبيرة فيما يتعلق بأنصبة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، أمّا باقي العبارات فقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لها مابين: 4,95 و 4,49 وهي درجات تدل على الموافقة بدرجة كبيرة جداً ،وعلى هذا يمكن القول إن الجوانب المرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع الملائمة للتحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ما يلي:

- أن يحقق التعليم الجامعي المواءمة بين مخرجاته وسوق العمل.
- أن توجد شراكة مجتمعية بين الجامعة وبعض القطاعات الإنتاجية لتطوير عملية الإنتاج.
- أن يسهم التعليم الجامعي بعلاج مشكلات المجتمع التنموية.
- أن تكون هناك خطة واضحة لدى الجامعة لخدمة المجتمع.
- أن يعكس تنوع التخصصات في الجامعة حاجة المجتمع التنموية بشكل كبير.
- أن يوفر التعليم الجامعي دورات تدريبية للعاملين لتنمية مهاراتهم التي تحتاج إليها القطاعات التي يعملون بها.
- أن يسهم التعليم الجامعي بتشخيص الواقع التنموي للمجتمع.
- أن يكون هناك تواصل بين المجتمع الأكاديمي وقطاع الأعمال.

إن التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة تفرض عليه الارتباط بالمجتمع بشكل كبير،فقد أدّت كثرة تحالفات وشراكات بعض الجامعات مع مؤسسات المجتمع إلى تحولها مما كان يطلق عليه جامعة متعددة الوظائف Multiversity إلى جامعة متعددة الأنظمة Multiorganization ، فالعديد من الجامعات تشهد الآن حالات انشطار إلى كيانات عدة،وتوزعت هذه الكيانات،فمنها ما هو أشبه بمراكز بحوث داخل مؤسسات إنتاجية،ومنها ما هو أشبه بمراكز تدريب وتعليم مفتوح ،وظهرت جامعات المدينة Urban Universities ،وهي نمط من التعليم الجامعي ظهر في الولايات المتحدة لتلبية حاجات سكان المدن بحيث تعكس تخصصات الجامعة حاجات السكان التنموية والاجتماعية(M undt،1998) ،وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة تورينس(Thorens،1996) التي أكدت على أن خبرة الماضي تفرض ضرورة الربط بين رسالة الجامعة وأدوارها مع قضايا المجتمع، وحيث إن هذه القضايا متغيرة، فعلى الجامعة أن تتكيف فلسفياً وبنائياً بما يتفق وهذا التغيّر،وتفرض متغيرات القرن الحادي والعشرين ضرورة إعادة النظر في بنية التخصصات ونظم البحث بما يساعد الجامعة على قيادة تحالفات مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبما يخدم عصر اقتصاد المعرفة. وهذا ما سعت إليه سياسات التعليم الجامعي في أمريكا وفي العديد من الدول الأوربية.

النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث:

(هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاور الدراسة (التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، الجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق تلك التحولات) باختلاف خصائص العينة (الجامعة،الرتبة العلمية)؟)

وللإجابة على هذا السؤال قام الباحث باحتساب اختبار(T.Test) (ت) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف الجامعة. والجدول التالي يوضح قيمة(ت) لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاورها باختلاف الجامعة :

جدول رقم(-13أ)

يوضح قيمة (ت) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاورها باختلاف الجامعة

المحور	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	
					القيمة	الدلالة
التحولات الأكاديمية المطلوبة في ضوء اقتصاد المعرفة	الملك سعود	٢١٧	١٣٧,٨٥	١٨,٧١	١,٤٦	غير دالة
	الإمام محمد بن سعود	١١٩	١٣٣,٢١	٢٥,٦٧		
الجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق هذه التحولات.	الملك سعود	٢١٧	١٣٦,٤٥	١٨,٥٢	١,٤٥	غير دالة
	الإمام محمد بن سعود	١١٩	١٣١,٦٨	٢٥,٤١		

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ت) غير دالة في محاور الدراسة (التحولات الأكاديمية المطلوبة في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، والجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق هذه التحولات.)وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة على تلك المجالات باختلاف الجامعة.

أي أن هناك اتفاقاً بدرجة كبيرة بن أفراد عينة الدراسة باختلاف الجامعة على التحولات الأكاديمية المطلوبة والجوانب الأكاديمية الملائمة لهذه التحولات في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.

كما قام الباحث باحتساب اختبار(ف) تحليل التباين الأحادي(ANOVA) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف الرتبة العلمية.والجدول التالي يوضح قيمة(ف) لاستجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاورها باختلاف الرتبة العلمية :

جدول رقم(-13ب)

يوضح الفروق قيمة (ف) للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تجاه محاورها باختلاف الرتبة العلمية

المحور	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة(ف)	
					القيمة	الدلالة
المحور الأول: تحديد التحولات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة.	بين المجموعات	٢	٤٠٨,٤٢١	٢٠٤,٢١	٠,٤٩	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٣٤	١٥٥٨٢٨,٩٦	٣٧١,٢١		
	المجموع	٣٣٦	١٥٦٢٣٧,٣٨			
المحور الثاني: تحديد الجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق هذه التحولات.	بين المجموعات	٢	١٣٩٨,٠٣٨	٣٤٩,٥١٢	٠,٨٤	غير دالة
	داخل المجموعات	٣٣٤	١٥٠٨٣٤,٣٥٢	٣٧٠,٥٩٦		
	المجموع	٣٣٦	١٥٢٢٣٢,٣٩			

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (ف) غير دالة في محاور الدراسة (التحولات الأكاديمية المطلوبة في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، والجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق هذه التحولات.) وهذا يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة على تلك المحاور باختلاف الرتبة العلمية.

أي أن هناك تشابهاً كبيراً في استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف رتبهم العلمية تجاه التحولات الأكاديمية المطلوبة والجوانب الأكاديمية الملائمة لهذه التحولات في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة ،ويمكن تفسير هذا التشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف خصائصهم (الجامعة،والرتبة العلمية) بأن هذه التحولات تمثل ضرورة ملحة في ضوء هذا الاقتصاد،مما أدّى إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة على هذه التحولات والجوانب الملائمة لها.

ملخص النتائج والتوصيات:

أ - النتائج:

1. إن التحوّلات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة،تتمثل بما يلي:

- التحوّلات المرتبطة بوظيفة التدريس (التحول إلى استراتيجيات جديدة للتعليم تقوم على منظور التعلم مدى الحياة،التحول إلى أساليب تقويم للطلاب تعتمد على التنوع والشمولية والمرونة والموضوعية،التوسع في التخصصات الدقيقة في مجال الحاسب الآلي، وتكنولوجيا المعلومات،نظم إدارة المعرفة،التكنولوجيا الحيوية،أن يتحول الطلاب إلى مستخدمين بارعين للتقنية والمعلومات قادرين على تناول وتحليل البيانات والخروج باستنتاجات ذكية.)
- التحوّلات المرتبطة بوظيفة البحث العلمي (التحول إلى الشراكة المجتمعية لتمويل البحوث وتطبيق نتائجها، التحول لحل مشكلات المجتمع عن طريق البحث العلمي مع عدم إغفال البحوث العلمية الأساسية لإثراء الفكر الإنساني، التوسع في البحوث الجماعية(فرق البحث)
- التحوّلات المرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع (تحول علاقةالجامعة بالمجتمع إلى علاقة تتسم بالمرونة بحيث تكون الجامعة قادرة على التكيف مع متطلبات المجتمع المتغيرة، والتفاعل بين المجتمع الأكاديمي والمجتمع الصناعي والعمل على سد الفجوة بين الجامعة وقطاع الصناعة،تحويل الجامعات إلى حاضنات لمشروعات صناعة المعرفة الصغيرة والمتوسطة،مثل:صناعة البرمجيات،وخدمات تكنولوجيا المعلومات،العمل على تغيير أنماط سلوك الناس بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات بيئة الاقتصاد الجديد لتقبل فكرة الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني.)

2. إن الجوانب الملائمة للتحوّلات الأكاديمية المطلوبة في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة تتمثل بما يلي:

- الجوانب المرتبطة بوظيفة التدريس(أن تكون القاعات الدراسية مجهزة بالتقنيات الحديثة اللازمة لعملية التدريس،أن تكون مفردات المقررات حديثة وتراجع بشكل دوري وتعمل على بناء مهارات أساسية لدى الطلاب مثل:مهارة البحث العلمي،التعلم الذاتي، التنوع في طرائق التدريس.)
- الجوانب المرتبطة بوظيفة البحث العلمي (أن يتوافر عدد من المساعدين لمساعدة أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي عند

الحاجة،أن يخصص ميزانية مناسبة للبحث العلمي،أن تكون هناك شراكة مجتمعية لتطبيق نتائج البحوث العلمية، أن تتوافر المراجع الحديثة المتنوعة التي تساعد أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية،أن توفر الجامعة وقتاً مناسباً لعضو هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي،أن تؤدي البحوث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئةإلى نتائج يمكن الاستفادة منها وتطبيقها وليس لغرض الترقية فقط) .

- الجوانب المرتبطة بوظيفة خدمة المجتمع (أن يحقق التعليم الجامعي المواءمة بين مخرجاته وسوق العمل، أن توجد شراكة مجتمعية بين الجامعة وبعض القطاعات الإنتاجية لتطوير عملية الإنتاج ،أن يسهم التعليم الجامعي بعلاج مشكلات المجتمع التنموية،أن تكون هناك خطة واضحة لدى الجامعة لخدمة المجتمع، أن يعكس تنوع التخصصات في الجامعة حاجة المجتمع التنموية) .

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة باختلاف خصائصهم (الجامعة ، والرتبة العلمية) تجاه محاور الدراسة (التحولات الأكاديمية المطلوبة في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة، والجوانب الأكاديمية الملائمة لتحقيق هذه التحولات) .

ب - التوصيات:

توصي الدراسة في ضوء نتائجها بما يلي:

- إعطاء أعضاء هيئة التدريس دورات في استراتيجيات التدريس الحديثة التي تعزز التعلّم مدى الحياة لدى الطلاّب.
- دراسة لائحة تقويم الطلاب الحالية في الجامعات السعودية،وإعادة بنائها بحيث تتميز بالشمولية والمرونة والتنوع ،وأن تكون موضوعية وتتميز بقياس المهارات التي يكتسبها الطالب والتركيز على قياس العمليات العقلية العليا مثل التحليل والتركيب والنقد..
- تنويع مصادر تمويل البحث العلمي من خلال الشراكة المجتمعية،والانفتاح على المؤسسات الصناعية الإنتاجية.
- تشجيع البحوث الجماعية وأن يكون لها وزن كبير عند النظر في ترقية أعضاء هيئة التدريس.
- إيجاد حاضنات لمشروعات صناعة المعرفة الصغيرة والمتوسطة،مثل:صناعة البرمجيات،وخدمات تكنولوجيا المعلومات.
- العمل على تغيير أنماط سلوك الناس بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات بيئة اقتصاد المعرفة الجديدة عن طريق أنشطة الجامعة المتنوعة: التدريس،البحث العلمي،خدمة المجتمع،وكذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.
- تجهيز القاعات الدراسية في الجامعات بالتقنيات الحديثة اللازمة لعملية التدريس
- تحديث مفردات المقررات الدراسية الجامعية ومراجعتها بشكل دوري بحيث تتناسب مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
- العمل على أن تكون نسبة عدد الطلبة إلى عضو هيئة التدريس 1 إلى 14 في التخصصات العملية والعلمية،و 1 إلى 20 في التخصصات الإنسانية.
- توفير المراجع المناسبة للمقرّرات بمكتبة الجامعة.
- توفير وقت مناسب لعضو هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي واحتساب ذلك في العبء الأسبوعي لعضو هيئة التدريس.

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على القيام بالبحوث العلمية التي تؤدّي إلى نتائج يمكن الاستفادة منها وتطبيقها وليس لغرض الترقية فقط.
- توفير مراكز متقدمة للبحث العلمي في الجامعات السعودية.
- العمل على أن تكون التخصصات في الجامعة تلبي حاجة المجتمع التنموية المتجدّدة بشكل كبير.
- أن تقوم الجامعة بعقد دورات تدريبية للعاملين في قطاعات المجتمع العام والخاص لتنمية مهاراتهم التي تحتاج إليها القطاعات التي يعملون بها في ضوء الاقتصاد القائم على المعرفة.
- أن يكون تشخيص الواقع التنموي للمجتمع أحد الأهداف المهمّة التي تسعى الجامعة لتحقيقها.

المراجع العربية:

- أحمد، إبراهيم أحمد (2001م): فلسفة التعليم الجامعي ونظم إدارته، عالم التربية، القاهرة.
- إسماعيل، فؤاد أحمد (2004م): مقتطفات من موجز تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003م نحو إقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية وآراء نخبة من العلماء والمفكرين، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، كتاب دوري محكم، عدد 22.
- الثبيتي، جويبر بن ماطر (1425هـ): برامج علوم الحاسب ونظم المعلومات والمكتبات في الجامعات السعودية في ضوء الإطار العلمي لإدارة المعرفة واقتصاد المعرفة، المجلة السعودية للتعليم العالي، وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، عدد 2.
- الثبيتي، مليحان بن معيض (200م): الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها: دراسة وصفية تحليلية، المجلة التربوية، مجلد 14، العدد 54، ص ص 260-211.
- الحمود، عمر بن حمدو (2011م): اقتصاد المعرفة وتحدّيات التعليم العربي، دار عالم الكتب للطّباعة والنّشر والتوزيع، الرياض.
- الخطيب، محمد شحات (2003م): التعليم العالي: قضاياورؤى، دارالخريجي للنشر والتوزيع، الرياض.
- الخلايلة، صالح (2006م): أنموذج مقترح للإصلاح الإداري للنظام التربوي الأردني في ظل توجه التعليم نحو اقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن.
- الخليفة، عبدالعزيز بن علي (1429): تصور مقترح لتكوين المعلم السعودي وفقاً لأدواره المستقبلية في مجتمع المعرفة – دراسة مستقبلية – رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية

التربية،جامعة الملك سعود.

- الزهراني،أحمدوالمعايطة،رقية(1430هـ):بناء أنموذج لزيادة كفاءة مدخلات المرحلة الجامعية من خريجي المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية السعودية في ضوء اقتصاد المعرفة،دراسة مقدّمة للملتقى الأول للتعليم الثانوي:استشراف مستقبل التعليم الثانوي في المملكة العربية السعودية،المنطقةالشرقية،خلال الفترة -22 24/1/1430هـ.
- السنبل،عبد العزيز بن عبد الله وآخرون(2002م):نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض.
- السنبل، عبد العزيز بن عبد الله وآخرون (2008م):نظام التعليم بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثامنة،دارالخريجي للنشر والتوزيع، الرياض.
- السني، فؤاد(2005م): أين نحن العرب من اقتصاد المعرفة؟،مجلة الأسواق، جدّة، السنة10، عدد120.
- السورطي، يزيد عيسى(2005م):الاقتصاد المعرفي والتعليم العالي في الوطن العربي،مجلّةدراسات،الجامعة الأردنية، مجلّد 32، العدد1.
- الشمّري،هاشم والليثي.ناديا (1429هـ) اللاقت صاد المعرفي، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع.
- القرني،علي بن حسن(1430هـ):متطلبات التحوّل التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحدّيات اقتصاد المعرفة:تصور مقترح،رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التربية،جامعة أم القرى.
- دياب،محمد(1425هـ):اقتصاد المعرفة أين نحن منه؟مجلة المعرفة،العدد546،الكويت.
- حيدر،حسين عبد اللّطيف (2004م) : الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة،مجلّة كلية التربية،جامعة الإمارات العربية المتحدة،السنة19 ،عدد21 ،العين،الإمارات.
- شحاتة،حسن(2004م):مدخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة.
- شلبي،أحمد(1987م):تاريخ التربية الإسلامية، الطبعةالسادسة،دار النهضة العربية،القاهرة.
- عبد الدائم(د.ت):التربية عبر التاريخ،دار العلم للملايين،بيروت.
- عبيدات،ذوقان وآخرون(2007م):البحث العلمي:مفهومه ،أدواته،أساليبه،الطبعة التاسعة، دار أسامة،عمّان.
- عماد الدين،منى مؤتمن(2003م):نحو رؤية حديثة للبحث التربوي في مجتمع الاقتصاد المعرفي،دراسة مقدّمة إلى إدارة البحث والتطوير التربوي في المملكة الأردنيّة الهاشميّة،أيلول.
- عليان،ربحي مصطفى(2008م):إدارة المعرفة،عمّان،دار الصّفا للنشر والتوزيع.
- عيدروس،عزيزة عبد الرحمن (2007م): التعليم العالي والمستويات المعيارية في ظل التحوّلات الاقتصادية المعاصرة واقتصاد المعرفة:دراسةتحليليّة،المجلّة التربوية ،العدد 85، الكويت.
- مدكور،علي أحمد(2000م):التعليم العالي في الوطن العربي:الطريق إلى المستقبل ،القاهرة، دار الفكر العربي.
- مرسي،محمد عبد العليم(1985م):التعليم العالي ومسؤولياته في تنمية دول الخليج العربي:دراسة تحليلية لأعمال الندوة الفكرية

الأولى لرؤساء ومديري الجامعات الخليجية-9 12ربيع الأول 1402هـ(7-1يناير1982م) بالبحرين،مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

- مكتب التربية العربي لدول الخليج (1427هـ): مشروع تطوير التعليم في الدول الأعضاءبمكتب التربية العربي لدول الخليج،الرياض،مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- موسى،سليمان ذياب02006م):مبررات التحوّل نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين،رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الدراسات العليا،جامعة الأردن.
- نجم،عبود(2005م):إدارة المعرفة:المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات،عمّان،مؤسسّة الورّاق.
- نوفل،نبيل(1992م):تأمّلات في مستقبل التعليم العالي،مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،القاهرة.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط(1430هـ):خطة التنمية التاسعة1430هـ1435-هـ، المملكة العربية السعودية،الرياض.
- وزارة التعليم العالي(2010م):إحصاءات الجامعات،وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، مركز إحصاء التعليم العالي،المملكة العربية السعودية،الرياض.
- وزارة التعليم العالي(1998م):ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية خلال الفترة28-25/شوّال/ 1418هـ(25-22فبراير1998م)الرياض.
- وزارة المعارف(1390هـ):وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية،اللجنة العليا لسياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية،الرياض.

المراجع الأجنبية:

- Barro, Robert J .and Xavier Sala -i-Martin,(1995).Economic Growth. McGraw-Hill, New York.
- Card, D. and A. Krueger,(1992).Does School Quality Matter, Returns to Education and the Characteristics of Public schools in the United States. Journal of Political Economy 100, pp.1-40.
- Flexner, Abraham.(1968).Universities, London: OxsfordUnivesity Press.
- Gornitzka, A. &Maassen P.,; (2000) " The Economy Higher Education and European Integration : an Introduction"; Higher Education Policy, Vol. 13, No.3; September; p.p. (217-223).
- Larue,Bruce Mallory(1999). Toward Aunified View of Working,Living , and Learning in The Knowledge Economy : Implications for the New Learning Imperative for Higher Education, Distributed Organizations , and Knowledge Workers . The Fielding Institute .
- Levin, P.;(1999) 'How University fail the learning society " , In : Dunne, E. (Ed.); The learning Society; Koge page Limited ; London, 1999; p.p. (85-96).
- Missouri University(1993); Lifelong Learning Conference : Innovations in Higher Education, Technology and Workplace Literacy.
- -Michio Nagai; "The University in the 21st Century", Higher Education Policy; Vol. 8; No. 4; 1995; p.p. (11-13).
- Mundt, M.H(1998)., 'The Urban University : An Oppourtunity for Renwal in Higher Education', Innavation Higher Education,Vol. 22, No. 3 Spring 1998, P.P. 251-264.
- Sammons , P. (1999) . School Effectiveness : Coming of Age in theTwenty – First Century . Swets and Weit

linger . The Netherlands.

- Seppo H. &Pertti, M.;(2000) “Response of Finnish Higher Education Institutions to theNational Information Society Programme; Higher Education Policy, Vol. 13, No. 3, September,P.P. (237-243).
- The Melbourne Conference(1998); Education for 21stCentury in Asia – Pacific, Draft Declartion.
- Thomas , N. L.;(1993) Community Perceptions, What Higher Education Can Learn by Listening to Communitie, http://www.acenet.edu.
- Thorens, J. ; “Role and Mission of the University at The Dawn of the 21st-Century”; Higher Education Policy; Vol. 9; No. 4, 1996 ; P.P. (265-275).
- Wingard(2000) . Corporate Education and New Information
- Technologies : Executive Perceptions of Implementation
- Barriers, University of Pennsylvania.
- Yunus, Aida Suraya Muhammad(2001).Education Reforms In Malaysia ERIC AGCESSION. ED 464406.